



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



الموضوع :

## دور الرقمنة في تعزيز التجارة الإلكترونية دراسة حالة الجزائر - البلدان العربية -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستري في العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف :

- محبوب مراد

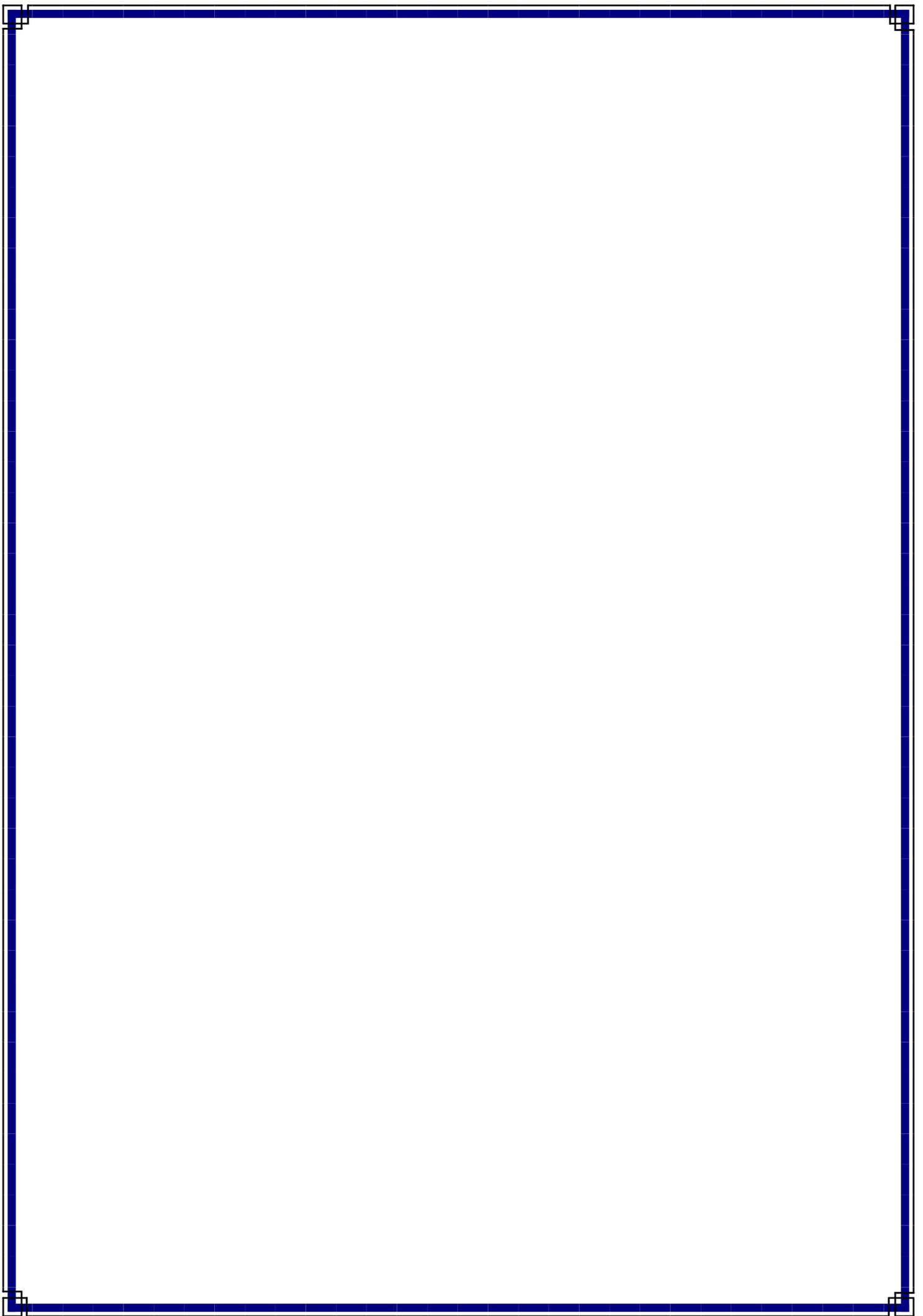
من إعداد الطالب :

- لصطب الهاشمي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	فلة عاشور	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	جوامع لبيبة	أستاذة محاضرة ب	مناقشا	جامعة بسكرة
3	محبوب مراد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022-2023





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



الموضوع :

## دور الرقمنة في تعزيز التجارة البيئية دراسة حالة الجزائر - البلدان العربية -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف :

- محبوب مراد

من إعداد الطالب:

- لصطب الهاشمي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	فلة عاشور	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	جوامع لبيبة	أستاذة محاضرة ب	مناقشا	جامعة بسكرة
3	محبوب مراد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا اِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ اَنْتَ  
الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ ۝۳۲﴾

سورة البقرة / الآية 32

## شكر وعرفان

اعترافنا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان أتقدم بجزيل الشكر وأسمى

عبارات التقدير و الاحترام إلى

الأستاذ المشرف: " محبوب مراد "

كما أتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات

وتوجيهات والتي تزيد هذا العمل إلا إتقاننا وجمالا .

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أخلصته لوجهه الكريم والذي

جاء بعد ثمرة جهد

من لا يعلى عليها من حملتني في بطنها جنينا ثم حملتني بعد ولادتي حتى صرت  
رجلا رفساءتني وأحببتني وأعطتني بغير حساب ولا مقابل، ولا زالت تعطيني، لمن كان  
حزانها ودفننها وعطائها أصل صبري وقدرتي على سمر الليالي، كانت دعواتها سر  
وصولي، ولا تكتمل فرحتها إلا بنجاحي "أمي العزيزة"، أشكر بقدر حبي لكي وأتمنى  
من الله عز وجل أن يحفظك ويدخل الفرح والسرور على حياتك.

إلى من ذكراه في نفسي خالدة

والذي رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته

إلى كل من إخوتي وأخواتي إتكاني وقوتي

إلى شريكة دربي وفرحة حياتي "زوجتي الغالية"

أشكر وجودك إلى و تحفيزك لي فأدامك الله خير عون وشريكة لي وحفظك أنت  
وإبنتي الكتكوتة "فطيمة تسنيم" حفظها الله لنا .

و إلى كل الأصدقاء الذين ساعدوني ومدوني بالقوة والحماس خاصة في إتمام هذا  
العمل في المذكرة.

لطيف الهاشمي

المُلخَص

## الملخص باللغة العربية:

تعرض هذه الدراسة إلى دور الرقمنة في تعزيز التجارة البينية من خلال التعرض إلى ماهية الرقمنة ومؤشراتها و واقع التجارة البينية العربية، وحجم التبادلات التجارية بين البلدان العربية والجزائر، حيث ركزت الدراسة على تأثير الرقمنة في تنمية تلك التبادلات من خلال مجموعة من العناصر، مثل رقمنة الجمارك والعملية الرقمية الموحدة وتعزيز التجارة الإلكترونية. وخلصت الدراسة إلى عدم جاهزية الجزائر لرقمنة الاقتصاد وذلك لغياب البنية التحتية الرقمية وضعف صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة لإجمالي وارداتها، وتذيلها المراتب الأخيرة على المستوى الدولي والعربي في أغلب مؤشرات الرقمنة، أما نموذج (البرنامج الإلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية أثبت وجود أثر الرقمنة على التجارة البينية بتنشيطه وتكثيفه للمعاملات التجارية البينية وماله من أثر في تعزيزها.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التجارة البينية، البنية التحتية الرقمية.

## **Abstract In English:**

This study examines the role of digitization in promoting intra-trade what Digitization and its indicators and reality intra-Arab trade, And the volume of trade exchanges between the Arab countries and Algeria, so the study focused on the impact of digitization in the development of these exchanges through a set of elements such as the digitization of customs, the unified digital currency and the promotion of electronic commerce.

The study concluded that Algeria is not ready to digitize the economy due to the absence of digital infrastructure and weak information and communication technology exports relative to its total imports. shesaw Digitization, while the model (electronic program) for digitizing customs duties has proven to have an impacta To digitize on thtrade interstitial Revitalization and intensification of commercial transactions interstitial and his influence in strengthening it

**Keywords:** digitization, intra-trade, digital infrastrucur

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
12	حصلة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات العالمية	1
14	تطبيقات الأنترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات	2
19	الحد الأدنى لحماية الملكية الفكرية وفق إتفاقية (تريس)	3
33	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2017_2021	4
34	الأهمية النسبية	5
35	معدل التغطية الصادرات البينية للواردات البينية العربية 2011-2015.	6
36	درجة الإنفتاح الإقتصادي بين الدول العربية 2011-2015	7
36	كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية 2008-2013	8
38	البنية التحتية	9
39	التعليم والمهارات	10
39	الحكومة الالكترونية	11
40	المعرفة التكنولوجية	12
41	بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية	13
42	تنمية الأسواق المالية	14
60	تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة للفترة بين 2009-2015	15
62	أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة بين 2009-2015	16
64	أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة بين 2009-2015	17

# قائمة الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الاشكال
10	مكونات الرقمنة	01
12	عناصر الرقمنة	02

# مقدمة

إن الانتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحديثة خاصة منها تلك المرتبطة بالإلكترونيات ووسائل الإعلام والاتصال والإنترنت فتح بوابة الولوج إلى عصر رقمي مبني على التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، وأصبح يشكل أداة للعديد من الدول لتعزيز تجارتها الخارجية فتمت صياغة نظريات جديدة تتماشى والتحويلات التي مست وغيرت مسار المبادلات الدولية .

ولتعزيز التجارة البينية وتعظيم القيمة الاقتصادية لا بد من استخدام الحدثة الدائمة في مجال رقمنة الاقتصاد، والتي تغذي بدورها متطلبات التجارة التي توجهت نحو إيجاد أنماط وآليات عالمية جديدة للتبادل، هذا ما أدى لارتباط اقتصاديات الدول منها النامية والصاعدة بتقنيات متقدمة عالية التطور، لتصنع لنفسها مكانا بين الدول المتقدمة.

#### أ- طرح إشكالية الدراسة:

إن إرتباط إقتصاديات الدول النامية منها الصاعدة بتقنيات رقمية في مجال الإقتصاد والتجارة، يجعلنا نتساءل عن دور الرقمنة في دعم وتطوير المعاملات التجارية الدولية وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور الرقمنة في تعزيز التجارة البينية العربية وخاصة بين الجزائر والبلدان العربية ؟

وفي ضوء هذه الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

1- ما المقصود بالرقمنة؟

2- ما هو واقع التجارة البينية الجزائرية العربية؟

3- ماهي أهم التكتلات التجارية البينية؟

4- ما هي ايجابيات الرقمنة بالنسبة للمبادلات الجزائرية العربية ؟

#### ب- فرضيات البحث.

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- إستخدام الرقمنة في المبادلات التجارية الدولية يساعد على فتح أسواق جديدة وغير تقليدية للدول.

2- تمتاز المبادلات التجارية الدولية في ظل الرقمنة ببساطة اجراءاتها وسرعة تنفيذها.

3- تساهم الرقمنة في تجاوز العديد من المشاكل القانونية والسياسية التي قد تعيق المبادلات التجارية البينية وخاصة المبادلات البينية العربية.

## ت- أهمية الموضوع:

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، فإن الجزائر والدول العربية في حاجة إلى استخدام الرقمنة في تعزيز علاقاتها الاقتصادية البينية، خصوصاً في مجال المبادلات التجارية التي لا تزال دون مستوى الطموح، حيث سيسمح الاعتماد على الرقمنة بتطوير وتنمية التجارة البينية بينها وهو الأمر الذي بات ضرورة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد.

## ث- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الرقمنة في تعزيز التجارة البينية من خلال دراسة أثر الاقتصاد الرقمي على المنافسة، التمويل وحقوق الملكية، بالإضافة إلى تقييم أداء تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة

## ج- منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث والاجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية بهدف تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة وتحليل علاقاتها الترابطية، ويظهر هذا من خلال تقديم كل ما يتعلق بدور الرقمنة في تعزيز التجارة البينية من مفاهيمها ونظرياتها وسياساتها، بالإضافة الى كافة المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الرقمي ومن أبرز تطبيقاته المعززة للتجارة البينية إلى مؤشرات قياسه وأهم متطلباته وتحدياته، واعتمدنا على هذا المنهج أيضا في تحليل دور هذا الأخير في تنمية وتطوير التجارة البينية.

## ح- مبررات اختيار الموضوع:

1- ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحث.

2- محاولة ربط الجانب النظري بالجانب العملي.

3- الرغبة في إثراء الرصيد المعرفي للباحث حول موضوع الرقمنة.

4- الإطلاع على دور الرقمنة في تعزيز التجارة البينية.

## خ- هيكل الدراسة:

• قصد تغطية الموضوع ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي: الفصل الأول الذي يحتوي على ثلاث مباحث، ومن خلاله سوف نتطرق الى عموميات حول الرقمنة من مفاهيم ومتطلبات ومؤشراتها .

• أما الفصل الثاني يضم ثلاث مباحث ، يمكن من خلالها التعرف على ماهية التجارة البينية العربية من خلال معرفة تعريفها و اهم عوامل تنميته كما سنحاول ان نحاول معرفة منطقة التجارة العربية الكبرى واهم مؤشراتها وكذلك في الأخير اثر واقع الرقمنة في الدول العربية.

•وبالفصل الثالث سوف نتطرق الى التجارة البينية العربية وواقع الرقمنة وذلك من خلال ثلاث مباحث، اذ سيتم التعرف على هيكل التجارة البينية العربية الجزائرية أولا ومن ثم جهود الجزائر في مجال الرقمنة التجارية الخارجية ، وأخيرا اهم متطلبات تنمية الرقمنة الجزائرية العربية .

#### د- الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي مست موضوع بحثنا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعضها من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

**1- دراسة سعداوي سلمى** رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية بناء نموذج (برنامج إلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية، جامعة قالمة، 2020

تهدف إلى : تحديد وضع الجزائر بالنسبة للتحويل الرقمي ومدى إستعدادها، ويتقديم مؤشرات تعبر عن واقع تبني التكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو إستغلالها بالمعاملات التجارية عبر الحدود للأفراد والمؤسسات وبناء نموذج (برنامج إلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية.

**2- دراسة حلسي عبد القادر:** تطور أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2016-2017

إستهدفت الدراسة أحد اهم المواضيع المتعلقة بتطوير عصنة الادارة الجمركية بإعتبارها ضرورية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، كما تم التطرق إلى أهمية الرقابة على المعاملات وقدرة الاهتمام بالضرائب الجمركية التي تعد ضرورة حتمية لتزايد الأنشطة المالية التي تقوم بها الدولة، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها بالدراسة في توضيح اهم متطلبات الرقمنة وأثرها في عملية تسهيل التجاري للمتعملي الاقتصاديين

**3- عباس لحرر :** بعنوان " الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد " هدفت هذه الدراسة للتعريف بالاقتصاد الجديد أي الرقمي وتطرق لمؤشرات الرقمنة في الدول العربية" وتوصلت لوجود فارق في إستخدام التكنولوجيا الاعلام والإتصال بين الدول المتطورة والنامية وإقترح الباحث ضرورة تطوير آليات إستعمال الرقمنة .

#### ذ - الفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتعرض لدراسة الرقمنة في مجال المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية، كما أنها تتم في ظروف بيئية ومجتمعية وتنظيمية تختلف عن ظروف الدراسات السابقة.

## الفصل الأول:

### مدخل مفاهيمي حول الرقمنة

تمهيد :

تمثل الرقمنة أحد أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن، إذ استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وإتاحتها، وهي تمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية، ولهذا فإن لها أهمية بالغة لحل الكثير من المشكلات المعاصرة من أهمها القضاء على الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات والقضاء على المشاكل الإدارية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة هذه المباحث الثلاث :

المبحث الأول: ماهية الرقمنة.

المبحث الثاني : مؤشرات الرقمنة.

المبحث الثالث: تحديات الرقمنة.

## المبحث الأول: ماهية الرقمنة:

مر مفهوم الرقمنة عبر عدة محطات وهذا لتباين الرؤى والأفكار حسب الصيغ والجوانب التي ينظر إليها منها، فالرقمنة عملية مستمرة ومعقدة طبيعتها الناشئة تعني أن تنفيذها عملية حتمية للتطور الحاصل وليست نتيجة، ولهذا فإن لها أهمية بالغة لحل الكثير من المشكلات المعاصرة من أهمها القضاء على الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات والقضاء على مشاكل التكديس وصعوبة الاسترجاع.

## المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وخصائصها

الرقمنة هي نتاج الثورة التكنولوجية، ويقصد بها بصفة عامة عملية تحويل كل ما هو ورقي إلى شكل رقمي مقروء بواسطة الحاسب الآلي وفيما يلي أهم التعريفات التي وردت عن الرقمنة وأهم خصائصها :

## الفرع الأول: مفهوم الرقمنة:

**لغة:** عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية، أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو شيء مادي أو من خلال إرشادات إلكترونية تناظرية

كما عرفت موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها أو إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وإدارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية.

**أما إصطلاحاً:** فيعرفها شارلوت "شارلوت بيرسي" **CharletteBuresi** إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي (صالح لبعير، 2020، صفحة39).

- ويقدم " **دوج هودج Doug Hodges** " مفهوماً آخراً تبنته المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل ( مقالات الدوريات، والكتب، والمخطوطات والخرائط) إلى شكل رقمي".

وفي نفس السياق عرف تيري كاني " **Terry Kuny** " إلى الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي البتات Bits والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية " يمكن أن يطلق عليها" الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة(عبد الغاني مقدم، مدلل عبد الفتاح، 2017، صفحة 29).

وتعرف موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها إلى إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وإدارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية.

من خلال ما سبق نجد أن الرقمنة تعني في :

- في الحاسبات: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

- في نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور والخرائط وغيرها من المواد التقليدية من شكلها التناظري إلى الأشكال التي تقرأ بواسطة الحاسوب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي وعن طريق الكاميرات الرقمية (نجلاء أحمد يس، 2013، صفحة 20).

وهذا ما ذهب إليه (فتحي عبد الهادي 2010) في تعريفه للرقمنة حيث يقدم الرقمنة على أنها عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة أنها تحويل النص المطبوع أو الصور ( الصور المطبوعة، الصور الفوتوغرافية، والإيضاحات والخرائط، الخ) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية (نجلاء أحمد، صفحة 21)

#### الفرع الثاني: خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة بخصائص عديدة ومتنوعة نذكر أهمها:

- 1- **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن إلكترونياً متجاورة.
- 2- **تقليص المكان:** وهذا من خلال تخزين الحجم الهائل من المعلومات إلكترونياً والوصول إليها بكل سهولة.
- 3- **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** وهذا نتيجة الاعتماد الكبير على التكنولوجيا والذكاء الصناعي.
- 4- **الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار (فتيحة بن علة، 2019، صفحة 37).
- 5- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع مقارنة بالنظم الورقية.
- 6- **الاقتسام والالتزامنية:** سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت من خلال شبكات الانترنت واستقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم.
- 7- **زيادة التفاعل بين النشطة:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت.
- 8- **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.
- 9- **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالإنترنت مثلاً تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت.

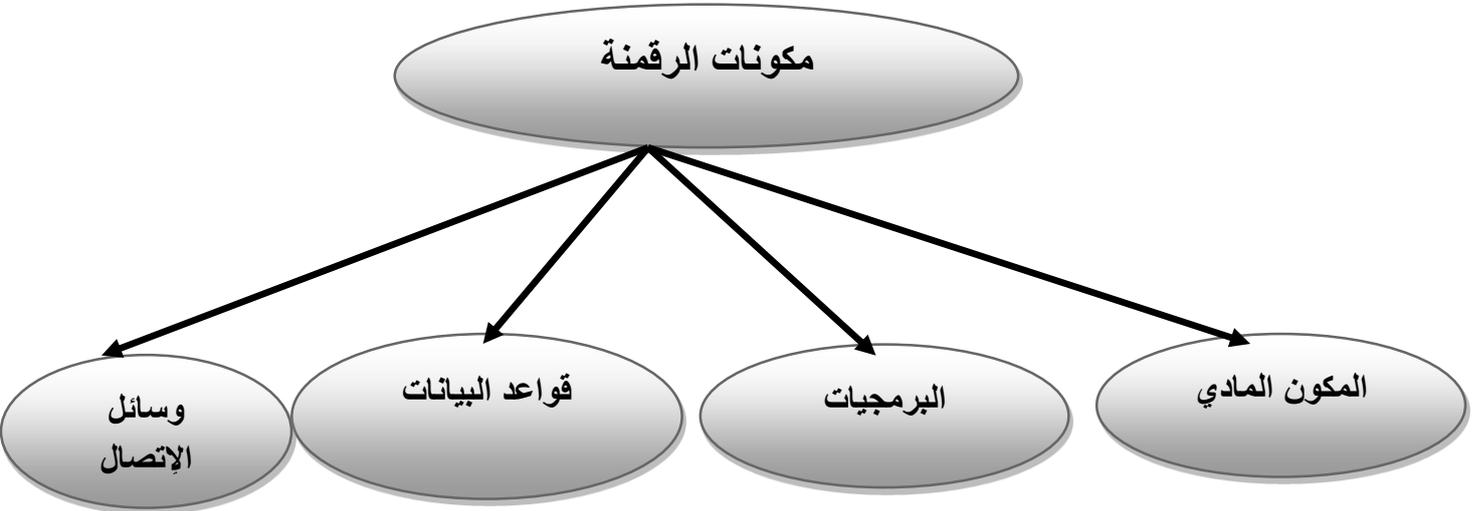
10- قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ(عبد الغاني مقدم، مدلل عبد الفتاح ، صفحة 31).

المطلب الثاني: مكونات الرقمنة وعناصرها

إن انتشار الرقمنة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحيط بحياة الفرد والمجتمع جعل المجتمعات تعمل جاهدة على توفير متطلباتها وفي ما يلي أهم عناصر الرقمنة ومتطلباتها:

الفرع الأول: مكونات الرقمنة:

الشكل رقم (01): مكونات الرقمنة



المصدر: من إعداد الطالب

أ-المكون المادي **HARDWARE**:

ويشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وتخزينها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستخدمين كما أنها تتضمن كل ما يرتبط بالحاسب من تجهيزات "وحدة مركزية معالجة والشاشة وغيرها من التجهيزات والتي تسمى بالمكونات المادية، هذه المكونات تتميز بالسرعة والدقة في معالجة المعلومات والبيانات وسهولة تخزينها ناهيك عن سهولة الوصول إليها أو استرجاعها.

ب-البرمجيات **SOFTWARE**:

تعني جميع برامج الحاسوب التي تعمل على تشغيل وتسيير وإدارة جميع المكونات المادية وتقوم

بمختلف التطبيقات، ونظرا لأهميتها أصبحت مكونا أساسيا لتشغيل الحواسيب، هذه البرمجيات تساهم في معالجة المعلومات وتسجيلها وتقديمها كمخرجات مفيدة لأداء العمل وتسيير العمليات، وبذلك فان البرمجيات تضم أنظمة تشغيل نهائي (طارق طه، 2008، صفحة 631).

وتنقسم برمجيات الحاسوب إلى ثلاث أقسام وهي:

### 1- برمجيات النظام SYTEMSSOFTWARES:

تعتبر من البرمجيات الضرورية لتشغيل الحاسوب والتي تعد من قبل الشركة المصنعة للحاسوب أو التي تفتنيها من قبل الشركات المتخصصة في ذلك ويتم تثبيتها وتخزينها داخليا

### 2- برمجيات التآلف-COMPELATION SOFTWARE:

هي مجموعة من البرامج التي تترجم التعليمات إلى لغة الآلة، أي ترجمة التعليمات إلى لغة

### 3- البرمجيات التطبيقية: APPLICATION SOFTWARE:

برامج معدة لتشغيل عمليات معينة ذات طبيعة نمطية. ( العيد بحار، صفحة 20)

ت-قواعد البيانات: هي مجموعة المعلومات المخزنة على أجهزة أو وسائل تخزين البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسب والأقراص المرنة وبطاقات الذاكرة وغيرها من وسائل التخزين.

ث-وسائل الاتصال: يعتبر المكون الأكثر أهمية فهي أدوات أو وسائل اتصال عن بعد والتي تمكن المستخدم من الاتصال بأي موقع بصورة مباشرة (طارق طه، صفحة 633).

## الفرع الثاني: عناصر الرقمنة

### أ- الترميز الرقمي:

وهي مسك المعلومة بأشكالها المختلفة النصوص-الصورة-الصوت ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة على ما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقميا واخضاعها للمعالجة الآلية أيضا (عبد الغاني، عبد الفتاح، 2017، صفحة 34).

### ب- شبكات النفاذ الرقمي:

وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز DLS الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وظيفتها تتلخص بتحويل الإشارات الرقمية المعبرة عن الصوت او الصورة المنقولة، والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية السلكية بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل.

ت- أنظمة التراسل الرقمي:

ونعني به أنظمة التراسل الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

ث- أنظمة التحويل:

حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جودة عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسله والمعلومة المستقبلة، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.

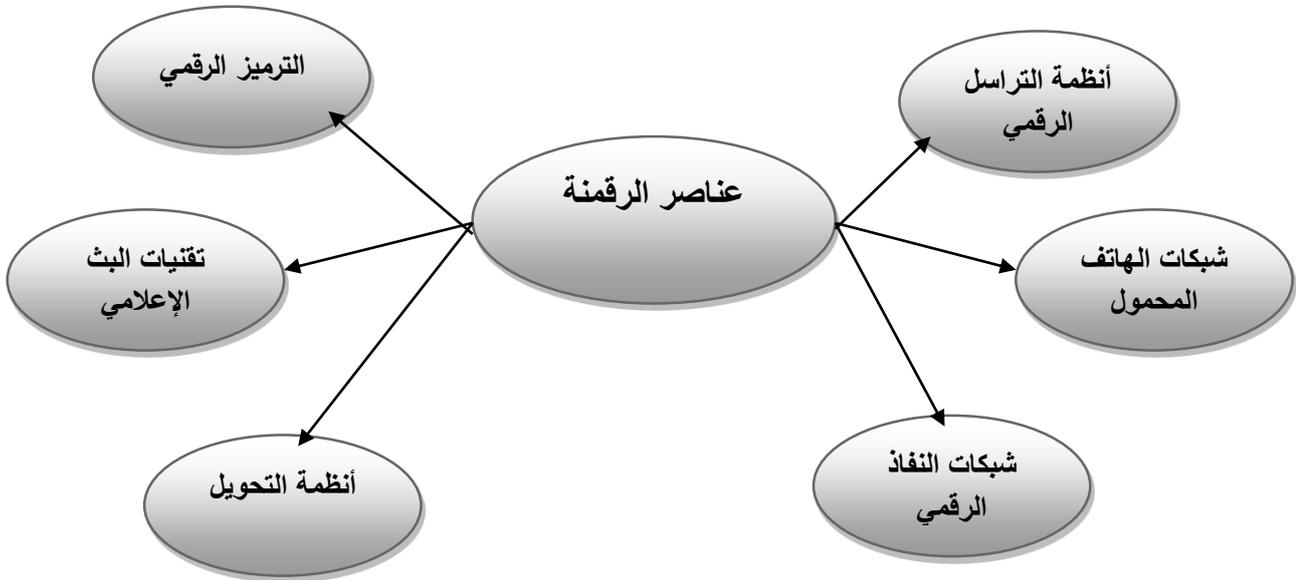
ج شبكات الهاتف المحمول:

وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 4ميغا بايت في الثانية.

ح- تقنيات البث الإعلامي:

وهي المرحلة التي وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو ( عبد الغاني، عبد الفتاح، صفحة 35-36).

الشكل رقم (02) : عناصر الرقمنة



المصدر: (من إعداد الطالب)

## المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة وعوامل نجاحها

الفرع الأول: متطلبات الرقمنة: وتنقسم إلى :

أ- المتطلبات القانونية: وتشتمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل.

ب- المتطلبات التنظيمية والإدارية: تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة ورفع فاعليتها.

ت- المتطلبات التقنية: ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت.

2- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.

3- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية، بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية (حميدوش، ع. بوزيدة، ح، 2020، صفحة 48).

## المبحث الثاني: مؤشرات الرقمنة

يتطلب الوصول للرقمنة وجوب توفر العديد من المتطلبات، ويمكن قياس مدى فعاليتها بالعديد من المؤشرات التي من خلالها يتم التغلب على بعض التحديات التي تواجهها.

## المطلب الأول: استخدام الإنترنت والهاتف المحمول

## الفرع الأول: استخدام الإنترنت

تختلف أنواع الأنشطة التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت إختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى نتيجة لعوامل ثقافية إجتماعية وإقتصادية مختلفة، بما في ذلك العمر والتحصيل العلمي، كما يختلف أيضا إستيعاب البلد للأنشطة الأكثر تطورا ويتأثر بعوامل مثل الإلمام بالخدمات عبر الإنترنت والثقة (G20, OP cit p27).

ويمكن تعريف شبكة الانترنت على أنها شبكات الحاسب الآلي التي ترتبط بين عدد هائل من مواقع الويب، والتي تعمل على تحقيق التواصل بين جميع المستخدمين على إختلاف أنواعهم حول العالم، ليس هذا فحسب بل يمكن إعتبارها أيضا مستودع ضخم لأنواع وعمليات مذهلة من المعلومات.

## الفرع الثاني: استخدامات الهاتف المحمول

تعد ثورة الاتصالات كجزء من ظاهرة العولمة، فخروج الهاتف المحمول من دائرة الكماليات لدائرة الاساسيات يتبين بإزدياد إشتراكات الهاتف المحمول، مقارنة بالهاتف الثابت، مثلما تحولت معظم الإبتكارات التكنولوجية إلى أعمدة أساس تقوم عليها

الحياة اليومية فاشتركات الهاتف المحمول إرتفعت من 14998 مليون إشتراك سنة 2015 إلى 17384 مليون إشتراك سنة 2019، في حين تراجع إشتراك الهاتف من 2099 سنة 2015 إلى 1817 سنة 2019 (حسين العلمي، 2012، ص7).

بالإضافة إلى ماسبق ساهم إنتشار الخصخصة في سهولة الحصول على الهواتف المحمولة خاصة بوجود العديد من الشركات المتنافسة، مع انها تمثل أكثر وسائل الإتصال موثوقية في بعض دول العالم وأنها وسيلة الإتصال الوحيدة بدول أخرى، كما يمكن إستخدامه الدول الأشد فقرا والنامية من التغلب عن الحاجة للإستثمار في خطوط الهاتف الثابت.

#### المطلب الثاني : نسبة الإستثمار في منتجات تكنولوجيا المعلومات

تعتبر حصة سلع تكنولوجيا المعلومات والإتصال أهم مؤشر لقياس تطور الدول في مجال الرقمنة كما أنه يعكس الواقع الفجوة الرقمية، ومدى نمو التجارة الإلكترونية، والجدول يوضح توزيع حصص صادرات منتجات تكنولوجيا الإعلام والإتصال من إجمالي الصادرات العالمية :

الجدول رقم (01): حصة صادرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات العالمية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العالم	%10.78	%12.03	%12.13	%12.35	%12.31	%12.51	%14.97
إفريقيا	%0.87	%1.12	%1.05	%0.83	%0.76	%0.99	%1.01
أمريكا	%7.17	%7.70	%7.86	%7.66	%7.22	%7.20	%8.19
آسيا	%18.98	%21.20	%21.59	%22.28	%22.41	%22.85	27.36%
أوروبا	%4.49	%4.64	%4.72	%4.68	%4.60	%4.71	%5.34
أوقيانوسيا	%1.06	1.34%	%1.27	%1.07	%1.02	%1.11	%1.03
البلدان العربية	%0.91	%1.28	%1.16	%3.15	%2.97	%3.80	1.00%

المصدر : (الإتحاد الدولي للاتصالات)

مثلت صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والإتصال ما يقارب نسبة 10.78% من إجمالي الصادرات العالمية سنة 2014، وقد شهدت تطورا مستمرا حيث وصلت إلى حدود 15% تقريبا في سنة 2020، أي بنسبة نمو تقدر ب 40%، كما تسجل الدول الآسيوية تطور في تجارة السلع تكنولوجيا المعلومات والإتصال بنسبة وصلت إلى 27.36% ثم الدول الأوروبية بمساهمة تصل إلى 5.34%، إن هذه النسب تعكس التطور الملحوظ لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الدول الشمال في حين تعكس مساهمة الضعيفة للدول العربية وكذلك الإفريقية التي لا تتعدى 1 من إجمالي الصادرات

الضعف المسجل في إنتاج تكنولوجيا الإعلام والإنصال وكذلك عدم القدرة على تصدير منتجات تكنولوجيا فائقة المستوى وهو ما يفسر الفجوة الرقمية لدول الجنوب .

### المطلب الثالث: التجارة الإلكترونية E-commerce

تعد التجارة الإلكترونية أحد أهم معالم الرقمنة، وعلى الرغم من الفترة الوجيزة التي مرت منذ ظهورها، فقد انتشرت في كافة أرجاء العالم، وأصبح استخدامها غاية كل منشأة مهما كان حجمها، بالإضافة إلى الأفراد والحكومات، نظرا لما حققته من نتائج فاقت كل التوقعات، وبعد أن كان حجم معاملاتها يقاس بملايين الدولارات صار اليوم يحسب بالتريليون دولار.

#### الفرع الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية:

هي التجارة التي تتم باستخدام التقنيات الحديثة التي وفرتها ثورة المعلومات وثورة الاتصالات ومن خلال شبكة الانترنت وعبر التبادل الإلكتروني للبيانات لكي تحل محل المستندات الورقية في المعاملات (فاروق ملش، 2007-2008، صفحة 37). وتعرف بأنها مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات وبعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة.

وتعرف منظمة التجارة العالمية OMC التجارة الإلكترونية على أنها: كل عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات التي تتم بالاعتماد على شبكات حاسوبية باستخدام أساليب صممت خصيصا لذلك. (محمد طرشي، نبيل بوفليح، 2018، صفحة 38) وحسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فإن مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنشآت، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات خاصة النصوص، الأصوات، الصور، ويدل ذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المنشآت والإجراءات التي تسهل وتحيط بالنشاطات التجارية كتسيير المنشآت المفاوضات التجارية والعقود الأطر القانونية والتنظيمية التسويات فيما يخص التسديدات والحماية كأمثلة بسيطة (ابراهيم بختي، 2002، صفحة 17) ومن بين المصطلحات التي نجدها تتداول إلى جانب التجارة الإلكترونية هي الأعمال الإلكترونية، التسويق الإلكتروني والحكومة الإلكترونية فماذا نقصد بها؟

- الأعمال الإلكترونية : هي إستخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الاعمال أي إدخال أساليب إلكترونية في الادارة وفي التخطيط لموارد المشروع وفي إدارة المخزون وفي غيرها من الأنشطة التي تقوم بها الشركات وهو مفهوم أشمل من التجارة الإلكترونية ( محمد أحمد السديري، 2009، صفحات 6-7) .

يمكن توصيف الأعمال الإلكترونية بانها توليفة شبكة إلكترونية تتكون من : البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات البرمجية وتكنولوجيا الأترنت وغيرها مما يتيح تبادل المعلومات، وتنفيذ النشاطات والعمليات، وصوغ إستراتيجيات الأعمال وتطبيقها بكفاءة وفعالية (بودي عبد القادر، 2010، صفحة 10).

فالأعمال الإلكترونية أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية، فالأعمال الإلكترونية تصنف إلى فئتين هما التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية غير التجارية مثل: إدارة سلسلة التوريد أو التجهيز، والتسويق الإلكتروني، وإدارة شبكات الأنترنت والإسكترانت وما يرتبط بها من نشاطات وعمليات غير المندمجة مباشرة بمعاملات شراء السلع والخدمات والمعلومات وبيعها) (بودي عبد القادر، ، صفحة 10).

1-التسويق الإلكتروني: فهو استخدام الأنترنت في الأنشطة التسويقية وهو جزء من التجارة الإلكترونية.

2-الحكومة الإلكترونية: فتعني تقديم خدماتها للأفراد والمؤسسات والإدارات الحكومية والقطاع الخاص عبر الأنترنت وهذا مايساعد على قيام نموذج الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية( رياض أمينة، 2005، صفحة 23).

### الفرع الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية

للتجارة الإلكترونية تصنيفات مختلفة ومتنوعة حسب طبيعة العمل والاتجاه (من من و إلى من) ويمكن توضيح أنواع التجارة الإلكترونية بإستعمال المصفوفة التي إستعملها كوبل وذلك كما هو مبين في الشكل الموالي:

#### الجدول رقم (02) : تطبيقات الأنترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات

مستهلك	شركة	حكومة	
حكومة لمستهلك G2C	حكومة لشركة G2B	حكومة الحكومة G2 G	حكومة شركة مستهلك
شركة لمستهلك B2C	شركة لشركة B2B	شركة الحكومة B2G	
مستهلك لمستهلك C2C	مستهلك لشركة C2B	مستهلك لحكومة C2G	

المصدر: (إبراهيم العيسوي، 2003، صفحة 15)

1- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض **G2G**: هو نوع يتم فيه إتصال الأجهزة الحكومية بعضها ببعض لغرض تبادل المعلومات والعمليات الادارية لتسريع إنهاء الإجراءات الروتينية وخدمة المواطنين بسهولة ويسر(محمد بن أحمد، 2009، صفحة 8).

2- ويمكن ان تشمل هذه التعاملات تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الحكومية، ولكنها يمكن أن تشمل أعمالا ذات طابع تجاري كأن تؤجر هيئة الأوقاف أراض أو شقق لوزارة أخرى من وزارات الدولة (رياض، 2005، صفحة 23).

3- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والشركات **G2B**: حيث تستخدم الحكومة الأنترنت في إرسال المعلومات إلى الشركات وإستقبالها، كالمعاملات الخاصة بالضرائب والجمارك والأوضاع النقدية وما إليها.

- 4- **التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين G2C**: يستهلك هذا النوع على الأجهزة الحكومية تقديم خدماتها للمواطنين بالجودة العالية السرعة المطلوبة وبسهولة الإجراءات وتخفيف الطلبات مما يؤدي إلى وجود ما يعرف بالحكومة السريعة والذكية (محمد أحمج السديري، 2009، صفحة 7).
- 5- **التعاملات فيما بين الشركات والأجهزة الحكومية B2C**: يعتبر هذا الصنف من التجارة الالكترونية مهم جدا للقيام بالعمليات التجارية مع الأجهزة الحكومية، يهدف إلى إستبدال المعاملات الورقية في التعامل التجاري مع الأجهزة الحكومية، ومن أمثلة هذا النوع تزويد الأجهزة الحكومية بمشتريات من المؤسسات التجارية إلكترونيا(رشيد علام، 2010، صفحة 118).
- 6- **التعاملات فيما بين الشركات بعضها البعض B2B**: هي عملية بيع المنتجات والخدمات إلى شركة أخرى أو هي مكان يلتقي فيه مجموعة البائعين والمشتريين في مكان واحد يسمى السوق الإلكتروني ويعتبر هذا النوع من التجارة الالكترونية من أساليب التعامل الراسخة منذ عدة سنوات خلت، خصوصا تلك التي تستخدم التبادل الإلكتروني للبيانات من خلال الشركات حوالي 85%، من حجم التجارة الالكترونية الاجمالية (رباعي أمينة، ، 2005، صفحة 26).
- 7- **التعاملات فيما بين الشركات والمستهلكين**: فهي تتساوى مع التجارة الإلكترونية بالتجزئة، حيث شهد هذا النوع من التجارة الالكترونية نمو وإتساعا متسارعين منذ ظهور الوب فحجم التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلك لايتجاوز 15% من حجم التجارة الإجمالي وتلقى إهتمام 95% من تغطية وسائل الإعلام المختلفة لموضوع التجارة الالكترونية (رباعي أمينة، ، 2005، صفحة 26).
- 8- **التعاملات من المستهلك إلى الحكومة C2G**: مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو رسوم تجديد رخص السيارات للحكومة عن طريق الإنترنت والتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها في مواقع الحكومة وغيرها من المواقع على الإنترنت.
- 9- **التعاملات فيما بين المستهلكين والشركات C2B** كالبحت عن افضل المنتجات والمقارنة بين أسعار منتجات المختلفة من خلال تصفح مواقع هذه الشركات، أو مواقع الأسواق الحكومية أو الافتراضية أو الظاهرية على الإنترنت وكذلك بالدخول في مزادات على " الخط مباشرة ".
- 10- **التعاملات فيما بين المستهلكين أنفسهم C2C**: ومن أمثلة ذلك إنشاء شركة EBAY.COM مواقع يمكن للمستهلكين من خلالها تبادل عدد ضخم من السلع والخدمات فيما بينهم مباشرة، أي دون أي تدخل من الوسطاء. (رشيد علام، 2010، صفحة 119).

## المبحث الثالث : تحديات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة، تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة، وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني، وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إيجازها فيما يأتي.

## المطلب الأول: تحديات تشريعية وقانونية

الرقمنة هي تحويل جميع المعلومات والوثائق إلى صورة تستطيع أجهزة الكمبيوتر التعامل معها، وهذا ليس بالشيء السهل لأننا بصدد تحويل الوثائق والصور والأصوات ومقاطع الفيديو وأي شيء يمكن قياسه، مثل درجة الحرارة وشدة الإشعاع وما شابه إلى صورة يستطيع الكمبيوتر التعامل معها وتخزينها وتحليلها وهذا بحد ذاته يعتبر تحدي بالإضافة إلى عدة تحديات نذكر منها:

## الفرع الأول : الملكية الفردية

إن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية هي محل إهتمام كبير من المنشآت، فهي أكثر وعياً بضرورة إمتلاك القدرة على حماية العلامة التجارية والمعلومات التجارية المحفوظ بها في قواعد المعطيات، فالمنشآت لها حساسية أكبر للعلاقة الموجودة بين حماية الملكية الفردية وإجراءات التجديد والإبتكار والإختراع، فالتشريعات الحالية بينت أنه لحماية حقوق الملكية الفكرية يجب تسجيل هذه الأفكار وكتابتها على حامل فيزيائية : مطبوعات، أشرطة سمعية، أشرطة فيديو.. الخ، والتحدي الأكبر الذي يجب تجايبه الحكومات الآن هو إعادة صياغة هذه التشريعات لأجل أن تأخذ في عين الإعتبار خدمات المعلومات الإلكترونية(أبو بكر ساطان، 2021، صفحة 90) .

في الوقت الحالي موضوع التشريعات حقوق الملكية الفكرية يحتوي على عناصر حقوق الطبع بالنسبة للحقوق المكتوبة، وعنصر براءات الإختراع بالنسبة للمواصفات والتطورات التكنولوجية، فتوسع الشبكات التجارية طرح مسألة الوسائل التي يمكن بواسطتها إحترام نظام حقوق الملكية الفكرية التي هي في الحقيقة مصدر تحديات جديدة، فالمعلومات الموزعة عن طريق خطوط الكترونية يمكن نسخها بسهولة وإعادة توزيعها بطريقة حرة وغير مكشوفة(براهيم بختي، صفحة53).

جدول رقم (03) : الحد الأدنى لحماية الملكية الفكرية وفق إتفاقية (تريس):

براءات الاختراع	20 سنة من تاريخ إيداع الطلب
حقوق المؤلف والحقوق المجاورة	طيلة حياة المؤلف 50 سنة
	أعمال التصوير السينمائي: 50 سنة بعد إتاحتها للجمهور أو إنجاز ذلك العمل .
	التصوير الفوتوغرافي والفنون التطبيقية: 25 سنة بعد إنجاز العمل
العلامات التجارية	المؤدون ومنتجاتو الأسطوانات الفوتوغرافية : 25 سنة بعد إنجاز العمل.
	المؤدون ومنتجاتو الأسطوانات الفوتوغرافية : 50 سنة من نهاية السنة التقويمية التي جرى فيها تثبيت العمل بالتسجيل، أو حدث فيها الأداء
التصاميم الصناعية	البث الإذاعي : 20 سنة من نهاية السنة التقويمية التي حدث فيها البث
مخططات الدوائر المتكاملة	7 سنوات من التسجيل المبدئي مع التجديد المتواصل لعدد غير محدد من المرات
	10 سنوات إعتبارا من تاريخ التسجيل وإذا لم يكن التسجيل مطلوباً 10 سنوات من تاريخ أو إستغلال

المصدر: (زايري بلقاسم، 2004، صفحات 04-08)

### الفرع الثاني : فرض الضرائب

يعتبر موضوع فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية من بين المواضيع التي مازال النقاش قائماً بشأنها حتى الآن بسبب عدم إمكانية تطبيق القواعد السارية حالياً على التجارة التقليدية وكذا الصعوبة تحديد المفاهيم الجديدة المتعلقة بهذه التجارة فعلى الرغم من تطور حجم المعاملات التجارية الإلكترونية إلا أنه لا يزال هناك قصور في المفردات المتعلقة بها وما يترتب عنها من إجراءات قانونية والواقع أن النقاشات حول إخضاع المعاملات الإلكترونية للضرائب تدور حول ثلاثة إتجاهات رئيسية سنتطرق لها بإيجاز فيما يلي:

تتجه بعض الآراء إلى ضرورة فرض ضريبة على مبيعات التجارة الإلكترونية لعدة إعتبارات أهمها:

- 1- إن عدم فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية يشجع على اللامعادلة الإجتماعية خاصة في الدول النامية، نظراً لأن أغلب المتعاملين بالأساليب الحديثة في التجارة هم من ذوي الدخول المرتفعة وهم أقل حاجة إلى الإعفاء الضريبي.
- 2- إن ما يزيد عن 30 من عائدات الضرائب التي تمول الإنفاق العام يأتي في شكل ضريبة مبيعات وهو ماسوف يهدد في المستقبل العوائد الضريبية للحكومة (ثابت إدريس، جمال الدين صفحة 464).

3- إن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في وقت مبكر سيؤدي بالمسؤولين عنها إلى إكتساب الخبرة ومعرفة الصعوبات والعراقيل التي قد تتقف أمام جبايتها بشكل جيد من أجل دراستها وإيجاد الحلول لها.

بينما تتجه بعض الآراء الأخرى إلى إعفاء صفقات التجارة الإلكترونية من الضرائب مستندين في ذلك على مايلي :

1- إن تطبيقات التجارة الإلكترونية مازالت في بدايتها حيث لم تبلغ بعد نسبة الإنتشار التي تجعل منها أمرا عاديا، لذلك فإن فرض ضريبة عليها سيعرقل نموها ويحد من الإقبال عليها.

2- إن الجزء الأكبر من التجارة الإلكترونية يتركز بين منشآت الأعمال، والتي يقع معظمها تحت مظلة الإعفاء من ضريبة المبيعات لأن منتجاتها تتضمن مشتريات بغرض إعادة البيع أو التصنيع أو لكونها منشآت خدمية لا تستهدف الربح (ثابت إدريس، جمال الدين، صفحة 464).

3- إن عدم فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية سيمنح المختصين الوقت لدراسة كل مايتعلق بها وتفاذي التسرع في الوقوع في الأخطاء عند تطبيقها.

4- تشجيع إنتشار التكنولوجيا الحديثة للاتصالات المعلومات إذ تعد البنية الأساسية التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية في تعاملاتها.

5- تفادي الوقوع في الأشكالية الأزواج الضريبي التي قد يحدث نتيجة فرض الضريبة على عمليات التجارة الإلكترونية (دادن عبد الوهاب، 2004، صفحة 151).

وهناك رأي ثالث يتجه إلى ضرورة التفرقة بين نوعين من السلع والخدمات و هما :

**النوع الأول:** الصفقات التي يتم فيها الاتفاق بين الطرفين إلكترونيا ولكنها يجب ان تسلم بالطرق التقليدية ويتجه الرأي هنا إلى إخضاعها للمعاملة الضريبية العادية حسب قواعد العامة المطبقة في هذا الشأن.

**النوع الثاني:** عقد الصفقة وإتمامها إلكترونيا كما في حالة الخدمات المعلومات والبرامج، ويتجه أنصار هذا الرأي إلى عدم خضوعها للضريبة نظر لعدة أسباب أهمها:

أ- تشجيع حركة نمو التجارة الإلكترونية وعدم تقييدها.

ب- منع الأزواج الضريبي.

ت- صعوبة حصر هذه العمليات وفحصها.

إن الآراء السابقة تدل على إختلاف وجهات نظر الدول والهيئات والمنظمات الدولية وعدم إستقرارها على رأي معين لكن تجدر الاشارة إلى أن فرض ضريبة على التجارة الالكترونية في الوقت الراهن قد يؤدي إلى عرقلتها خاصة في الدول النامية، لذلك من الأحسن ان فسخ لها المجال للانتشار ونشر التقدم التكنولوجي المصاحب لها، وفي المقابل يستغل ذلك في محاولة إيجاد صيغة جديدة للجباية تتناسب والطابع الخاص لهذه التجارة وتتميز بالعدالة والبساطة والفعالية وعدم الإزدواج الضريبي أي تخضع لمبادئ السياسة الجبائية، لأن الاستمرار في إعفاء المعاملات التجارية الالكترونية قد يفقد الدولة جزءا هاما من المداخيل في المستقبل. (دادن عبد الوهاب ، صفحة 152).

### الفرع الثالث: التوقيع الالكتروني

يأتي التوقيع الإلكتروني في طليعة المشكلات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية، لأن هذا التوقيع لا تتوفر له الضمانات اللازمة للتحقق من صحته وعدم تزويره، وقواعد الإثبات المقررة في القوانين الوضعية السائدة الآن تعتمد على التوقيع المكتوب أو التوقيع بصمة الإصبع، وعند إنكار التوقيع أو الطعن فيه بالتزوير يجري التحقق من صحته بالأساليب العلمية المعتمدة لدى أقسام التزوير بهيئات الطب الشرعي، ولا يمكن أن يخضع التوقيع الإلكتروني لهذه الأساليب، وفي ضوء قواعد الإثبات السارية الآن إلى ان يوضع تشريع متكامل للتجارة الإلكترونية لايعتد بالتوقيع الإلكتروني إلا إذا إتفق الأطراف المتعاملون على ذلك.

أما التوقيع من خلال شبكات المقترحة لشبكة الأنترنت، فإن التشفير هو أحد أساليب التقنية الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام رموز خاصة تعرف بالمفاتيح، كالمفتاح المماثل لفك رموز الشفرة والمفتاح غير المماثل وينقسم إلى جزء خاص يكون تحت سيطرة المرسل إليه وجزء عام يرسل إلى كل ذي شأن ليتوصل إلى فك الرسالة ويصعب التوصل إلى المفتاح الخاص عن طريق المفتاح العام (محرم الحداد وآخرون، صفحة 196).

### المطلب الثاني : تحديات تقنية

#### الفرع الأول: تحديات التخزين ومعايير إختيار مصادر المعلومات

##### أ- سعة الوسائط التخزينية:

عندما تتحول أغلب الوثائق والمعلومات إلى النظام الرقمي فسنحتاج حتماً إلى وسائط تخزينية عملاقة السعة، السعة التخزينية لوسائط التخزين في أجهزة الكمبيوتر تتضاعف تقريباً كل سنة وتقل تكلفتها، إذا فالتحدي هنا ليس صعباً ولكن يجب التأكد دائماً من وجود سعة تكفي كل ما نحتاج تخزينه لأن المعلومات التي نحتاج تخزينها تزداد كل يوم، كما يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة تجاه ما يجب تخزينه للأبد لأنها منها وما يمكن مسحه بعد مدة، أيضاً يجب متابعة تكنولوجيا وسائط التخزين والحصول على المتقدم تكون أكبر سعة وأكثر سرعة وأقل تعرضاً للتلف وهذا يأخذنا للنقطة التالية.

## ب- إحتياطات التخزين:

بالنسبة للمعلومات المهمة والتي نود الاحتفاظ بها لمدة طويلة يجب أن نأخذ عدة احتياطات، يجب أن تكون هناك عدة نسخ من تلك المعلومات وتخزن على أجهزة مختلفة حتى إذا تلف جهاز منهم لم نفقد المعلومات وهذه هي الاستراتيجية التي تنتهجها أغلب المؤسسات والشركات الكبيرة مثل فيسبوك وتويتر، الصعوبة هنا هي في وجود استراتيجية تحدد عدد النسخ حسب أهمية المعلومات والتحدي الأصعب هو أنه إذا تم تحديث المعلومات يجب أن يتم ذلك في كل النسخ وفي وقت واحد.

## ج- معايير إختيار مصادر المعلومات ومعالجتها وتحليلها:

مجرد الرقمنة لا تكفي بل يجب التأكد من مصدرها ثم معالجة تلك المعلومات قبل تحليلها والاستفادة منها، فاستخدام المعلومات قبل معالجتها يؤدي إلى قرارات خاطئة بل وكوارث في بعض الأحيان، فمعالجة المعلومات ثم تحليلها هو جزء من علوم المعلومات Data Sciences وهو تخصص بدأ يظهر كقسم منفصل عن أقسام علوم الحاسب وأقسام هندسة الحاسبات في جامعات عالمية كثيرة وهذا لأهميته الفائقة. (منصور فرح، 2007، صفحة 80).

## الفرع الثاني : تحديات أمنية

حيث تشير أكثر من 80% من المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأمن هو العقبة الرئيسية أمام توسع التجارة الإلكترونية مع عملائها وشركائها وبعد أن أدت هجمات القرصنة الأنترنت في فيفري سنة 2000 إلى شل عدة مواقع شهيرة على الشبكة العالمية، تبين المسوحات التي أجرت أن 65% يعترضون إبداء مزيد من الحرص عند التعامل تجارياً عن طريق الأنترنت نتيجة للهجمات، وأن 70% لم يكونوا مرتاحين لإعطاء بيانات بطاقتهم الإئتمانية عبر الأنترنت ويعني ضمان الأمن أن المستهلكين ومنشآت الأعمال يمكنهم أن يكونوا مطمئنين إلى مايلي:

أ- أن الإتصالات والبيانات محصنة ضد الدخول إليها وتعديلها دون إذن.

ب- أن البائعين والمشتريين هم من يعلنون عن أنفسهم.

ت- أن كلا من آليات المعاملات الفردية والشبكة بكاملها (آمنة. منصور فرح، صفحة 80).

## المطلب الثالث : الفجوة الرقمية

## الفرع الأول: مفهوم الفجوة الرقمية :

هي الفجوة التي خلفتها ثروة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات ودرجة الارتباط بشبكة الأنترنت بإعتبارها شبكة المعلومات العالمية(عماد عبد الرب، ليلي رشد حسن، 2006، صفحة 98).

ويرى أن الإختلاف للوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل الكمبيوتر والأترنت يخلق فجوة رقمية بين الذين بإمكانهم الاستفادة من الفرص الممنوحة من طرف هذه التكنولوجيات والذين لا يستطيعون ذلك، هذه الفجوة يمكن أن تكون على مستوى الوطني ( بين الأفراد أو فئات من المجتمع لنفس البلد )، أو على المستوى الدولي بين البلدان Gule-penard (2006/09/11 le 2-2005).

### الفرع الثاني: مسببات الفجوة الرقمية:

أ- أسباب مالية والإقتصادية : عدم إرساء اسس متينة لمجتمع المعرفة والمعلومة المبني على الإستخدام المكثف لتكنولوجيا الإعلام والإتصال القائم على بناء بنية تحتية لمجتمع معلوماتي وتكنولوجي راقى، ويسجل بالنسبة لاقتصاديات الجنوب ضعف تمويل البنية التحتية المعلوماتية، كما أن طابعها الإقتصادي الريعي يضعف الطلب على إقتصاد المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي، ضف إلى ذلك إرتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا الاعلام والإتصال وكذلك الارتفاع الباهض لتكاليف البنية التحتية الخاصة بها، كما لايمكن التغاضي عن الضغط المفروض من خلال حقوق الملكية الذي حال دون المساواة في استخدام المعارف والتكنولوجيات وزاد من هوة الفرق المعرفي والمعلوماتي(أمانى الرمادي، 2010، صفحة 19).

ب- الأسباب التقنية والعلمية: ويقصد بها غياب البحث والتطوير مما أسفر من عدم القدرة على إنتاج المعارف العلمية وتطوير تكنولوجيات ذات المستوى التقني الذي ظل بعيدا عن إمكانيات الاقتصاديات الأقل نموا، وفي جهة معاكسة إحتكار كامل ومطلق للتطور المتسارع الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والإتصال سواء من ناحية العتاد أو البرمجيات وهو ما يخلق صعوبة الاندماج المعرفي للدول النامية.

ضف إلى ذلك تعاني معظم دول الجنوب من الفقر المعلوماتي نتيجة عدم قدرتها على إكتساب، إسترجاع، معالجة ، ونشر المعلومات يؤدي إلى تقليص الأعمال والإستثمارات المحلية بسبب نقص في المعلومات حول الأسواق المحلية والعالمية، وأيضا النقص في أنماط المنتجات التكنولوجية الجديدة. (نبيل علي، 2005، الصفحات 26-27).

ج- الأسباب الإجتماعية: تدني مستويات التعليم وإنتشار أمية الكتابة والقراءة بالإضافة إلى تدني مستويات الدخل الذي حال دون إمتلاك الحواسيب والإستفادة منها في البرامج التربوية والتعليمية في المدارس وحتى الجامعات كما ان هجرة الأدمغة نحو الدول المصنفة أسفر عن الفقر المعرفي والفقر العائلي والفراغ العلمي، ضف إلى ذلك مشكل اللغات الذي تسبب في عدم التحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال(هدى عبدو، زهيرة، 2007، صفحة 18).

د-أسباب سياسية : كصعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية ونشر الوعي المعلوماتي منذ الصغر لدى الجميع، وجعل هذه السياسة ذات الأولوية ضمن مخططات التنمية الاقتصادية (عبد الله، 2016، الصفحات 239-243).

## خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلى الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها أو إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وإدارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية . كما تعرضنا إلى أنه للوصول إلى الرقمنة يجب توفر العديد من المتطلبات، ويمكن قياس مدى فعاليتها بالعديد من المؤشرات الرقمية من بينها استخدام الأنترنت والهاتف المحمول التي من خلالها يتم التغلب على بعض التحديات التي تواجهها.

حيث للوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل الكمبيوتر والأنترنت يخلق فجوة رقمية بين الذين بإمكانهم الاستفادة من الفرص الممنوحة من طرف هذه التكنولوجيات والذين لا يستطيعون ذلك، هذه الفجوة يمكن أن تكون على المستوى الوطني (بين الأفراد أو فئات من المجتمع لنفس البلد)، أو على المستوى الدولي بين البلدان.

الفصل الثاني :

التجارة الإلكترونية وواقع الرقمنة

تمهيد :

تعتبر التجارة الدولية محور إرتكاز للعلاقات الدولية، حيث يبنى عليها مواقف الدول تجاه بعضها البعض في الشؤون الاقتصادية وغيرها من الأمور التي تهتم البلدان إستراتيجيا وأمنيا وسياسيا ، كما قد يعتد بحجم التجارة الخارجية في قياس مستوى التقدم الاقتصادي للدول ، ومدى توافر عناصر الانتاج لديها.

حيث تشير التجارة البينية العربية إلى كل من الصادرات والواردات المنظورة وغيرالمنظورة بين الدول الاعضاء في كتل إقتصادي ما، من الناحية النظرية ، تقضي التجارة البينية إلى أثر ينطبق الى وجهة نظر الاقتصادي " جاكوبفينر " والتي إستخدمت فيما بعد كأساس لنظرية التكامل الاقتصادي الدولي .

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث تتمثل فيمايلي :

المبحث الاول : الإطار النظري للتجارة البينية العربية .

المبحث الثاني : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

المبحث الثالث : واقع الرقمنة في الدول العربية .

### المبحث الاول : الإطار النظري للتجارة البينية العربية

تتركز التجارة البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء ولهذا سوف نتطرق لمفهوم التجارة البينية.

#### المطلب الأول : مفهوم التجارة البينية:

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في التكتل

الاقتصادي وللتجارة البينية معني واسع ويضم كلا من:

1- الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء.

2- خلق وتحرير التجارة.

3- التجارة بين دول الأعضاء.

4- الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول

أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

أ- تبادل السلع والخدمات.

ب- تبادل النقود.

ت- زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء.

ث- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء.

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية : هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق

التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية كزيادة التخصص

وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية(كاظم عبادي الجاسم، 1436 صفحة 155).

كما تعرف التجارة البينية أيضا :هي حركة الصادرات والاستيراد بين دولتين أو أكثر و قد تعدى ذلك مجموعة من الدول كأن

تكون كتلة اقتصادية مثل:مجموعة دول الاتحاد الأوربي والدول العربية ودول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي ) وقد

تكون دولتين متجاورتين بحيث يسقط بينهما الرسوم الجمركية وغيرها ولتوضيح هذا المصطلح نأخذ نموذجا في دراستنا وتتمثل

بالتجارة العربية البينية(كاظم عبادي الجاسم، صفحة 155).

المطلب الثاني: دوافع تطوير التجارة البينية العربية :

هناك نوعان من الدوافع لتطوير التجارة البينية العربية وهما:

أولاً: الدوافع الداخلية:

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتمثل في:

**1- إزدياد الوعي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية:** ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن

من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

**2- مشكلة الأمن الغذائي:** التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدّها إلحاحاً على طلب المزيد من الجهد الفعال بين

الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصراً على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسماً مشتركاً بينها، ومن هنا يستوجب على

الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة

المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا بإعتبارهما يمثلان جزءاً من التنمية الشاملة.

**3- الضغوط السكانية :** يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2010 بحوالي 322 مليون نسمة مقارنة

بحوالي 326 مليون نسمة في عام 2014 أي بنسبة نمو تبلغ 2.3% فيما بلغ متوسط معدل نمو السكان السنوي في

المنطقة العربية بين عامي 2010-2014 حوالي 2.6% ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم

الأخرى، كما انه لم يشهد تراجع ملحوظاً في العشرية المنصرمة وهو ما يدل على أن التحديات المرتبطة بالزيادة السريعة لعدد

السكان ستبقى صعبة الحل في السنوات القادمة.

**4- تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من القطاعات التالية:** (الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة) الأمر الذي يدعو إلى بناء

قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى، وبالتالي يتم تحقيق توازن إستراتيجي على دول الاتحاد الأوروبي، التي

وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في كل المجالات، ومن هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصادياً

في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والعربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.

**5- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية:** وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول

العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول الواسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة لفوائض

رأس المال دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بالدول العربية ستخلق تكاملاً متميزاً بين أسواق العمل وأسواق السلع

وأسواق رأس المال.

**6- التخلص من عبئ المديونية الخارجية:** المرتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة حوالي

213.5 مليار دولار سنة 2013 وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 15.2 مليار دولار سنة 2013 في الوقت الذي يزداد فيه

الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية وكذلك

توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والإستثمارية .(رزقي خالد، غباوي أصغير، 2021-2022، الصفحة 38)

### ثانيا : الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي افرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي :

#### 1-واقع النظام الدولي الجديد :ويقصد بها النظام العالمي الجديد، مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب

الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة (الحميد،2013، صفحة 16).

ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية، والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة - النفط) وانعكاسها على التنمية، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا (قدي،1997، الصفحات 441-451).

#### 2- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية : لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي

أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول النامية، وذلك سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فان المنطقة العربية تسيير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهاي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر بتطورات الاتحاد الأوروبي، بإعتباره الشريك التجاري الأول معه(الزيوي، 20-22، سبتمبر،2004، صفحة 541).

#### 3-توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات :إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسط

والانتشار إلى قارات العالم أجمع وهنا يكفي القول إن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.

#### 4-تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية: لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في

المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكر ،وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفوضعها أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو

عسكرية حتى تستطيع أن تجابه هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية (السيسي، 2003، صفحة 28).

### المطلب الثالث: عوامل تنمية التبادل التجاري العربي

هناك عوامل تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني:

**أولاً:** تطوير آليات التمويل وذلك من خلال تنشيط دور مؤسسات التمويل العربية القطرية و المشتركة كصندوق النقد العربي و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وذلك للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة وتخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي حيث بلغت حوالي 156 مليار دولار في عام 2008 وأعباء خدمة الدين التي وصلت إلى 17 مليار دولار. إذ يمكن للدول العربية بمساعدة هذا المؤسسات المالية أن تتخلص من مديونيتها و تتجه نحو تنمية إقتصادياتها.

**ثانياً:** الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية فبدلا من تصدير هذه الموارد بصورها الأولية و بأسعارها متدنية جدا للدول المتقدمة، فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه الموارد وتصديرها بينيا بدل استيرادها مصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة.

**ثالثاً:** إحداث تكامل صناعي و زراعي حيث يمكن إقامة صناعات تكون مكاملة لصناعات في مناطق حرة أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان و يتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية و كذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتطلب صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية مع ضرورة التنوع في الإنتاج الزراعي و ترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الائتمانية وإلغاء التسعير الإجباري.

**رابعاً:** تحرير التجارة الثنائية مع أنها تعد معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية إلا أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقه بها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني.

**خامساً:** إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة و هي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العوائق التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن سرعة انجاز المعاملات وبالتالي ارتفاع حجم المبادلات التجارية.

**سادساً:** وضع معايير عربية موحدة و مطابقة لمواصفات الجودة للسلع و المنتجات (الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل و الالتزام بهذه المعايير الدولية، إذ يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية؛

**سابعاً:** إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية بالتنسيق مع الجامعة العربية التي لها دور كبير في تنمية التبادل

التجاري البيني (العالية الشرع، 2010-2011، الصفحات 166-168)

### المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل الإقتصادي في الفكر الحديث جملة من التطورات الملحوظة في إطار التنظيري خلال فترة الخمسينات، الستينيات، وحتى السبعينيات وهي الفترات التي رافقت البناء الأوروبي بدءاً بمنطقة التجارة الحرة وصولاً للإتحاد الأوروبي (سهر الهينداوي، 2006، الصفحة 28).

#### المطلب الأول: تعريف ونشأة التجارة الحرة العربية الكبرى :

##### أولاً: تعريف التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر التجارة الحرة العربية ثمرة جهود الدول العربية في مسيرة التنمية والتكامل الإقتصادي العربي وملاذاً آمناً للإقتصاديات العربية لتحتملي وتنحصن فيه خاصة بعد إنضمام أغلب الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها لاتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي (سيور، 2014، صفحة 481).

##### ثانياً: نشأة المنطقة:

لقد سعت الدول العربية منذ خمسينيات القرن الماضي إلى إيجاد اشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي (منها معاهدة الدفاع المشترك سنة 1950، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري تنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال سنة 1953، اتفاقية سوق العربية المشتركة سنة 1964 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1977، اتفاقية تيسير وتنمية تبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981)، من أجل حماية مصالحها وزيادة خاصة امام الانتشار الكبير للتكتلات الاقليمية، لكن معظمها باء بالفشل نظراً لمعوقات التي اعترضت مسارها كافتقار الدول العربية للقواعد الإنتاجية والبيئة الاقتصادية اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها.

أدركت الدول العربية ضرورة إعادة بعث روح التكامل الاقتصادي العربي خاصة في ظل التطورات الراهنة من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تمثل احدى اهم واشمل الخطوات لتحقيق التكامل العربي، حيث اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره لتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998، فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الاطراف للوصول الى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بـ 10 سنوات وذلك باستخدام الأسلوب المتدرج بنسبة 10 بالمئة سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل، مع الغاء كافة القيود الجمركية والغير جمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الاطراف في المنطقة)، (جامعة الدول العربية، صفحة 416).

#### المطلب الثاني : أداء التجارة العربية السلعية البينية

كما تشير التجربة إلى أن أهداف إتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحقق بصورة مطردة ومع ذلك لا تزال التجارة البينية بين دول المنطقة تحوم حول 10 من مجموع تجارة الدول العربية .،

الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية (2017-2021) :

الجدول رقم (04): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2017-2021 (النسبة المئوية)

	الواردات البينية					الصادرات البينية						
	2021	2020	2019	2018	2017	متوسط الفترة -2021) (2017	2021	2020	2019	2018	2017	
متوسط الفترة -2017) (2021												
السلع الزراعية	20.9	21.0	20.1	21.6	20.8	20.8	19.7	20.8	19.3	20.1	19.7	19.6
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	25.0	25.1	23.8	25.8	25.9	25.3	15.6	16.0	13.2	15.8	17.2	16.1
المصنوعات	45.7	41.8	43.5	46.8	46.2	46.1	58.4	52.7	55.0	58.9	58.3	60.2
المواد الكيميائية	12.2	15.4	12.0	12.3	12.2	12.1	18.0	17.9	17.0	18.5	18.1	17.9
مصنوعات أساسية	17.3	12.6	17.7	17.7	17.6	17.7	17.9	16.8	16.9	18.3	18.2	18.1
الآلات ومعدات النقل	9.8	8.0	9.8	9.8	9.9	10.1	10.2	10.7	10.0	10.0	9.9	10.4
مصنوعات متنوعة أخرى	6.4	5.8	7.0	7.0	6.5	6.2	12.4	7.3	11.1	12.1	12.1	13.8
سلع غير مصنفة	8.5	11.8	5.6	5.6	7.3	8.0	6.2	10.7	12.0	5.1	4.6	4.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: (إستبيان التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2022)

توضح الاحصائيات الموضحة في الجدول رقم (04) ان السلع الزراعية تشكل الحصة الأكبر في الصادرات السلعية البينية بنسبة بلغت 19.3% لتأتي المصنوعات الاساسية في المرتبة الثانية بنسبة 16.9% أما الرتبة الثالثة فهي من نصيب المواد الكيماوية بنسبة 17.0% ثم الوقود و المعادن رابعا بنسبة 13.2% لتاتي بعدها سلع غير مصنفة بنسبة 12.0% ثم مصنوعات أخرى بنسبة 11.1% وأخيرا الآلات والمعدات النقل بنسبة 10% وخلال عام 2020 تراجت حصص غالبية

المجموعات السلعية حيث إنخفض نصيب كل من المصنوعات ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية في هذا الإطار، إنخفضت نسبة مساهمة مجموعة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 55.0 % خلال عام 2020 مقارنة مع حصة قدرها 58.9 % محققة خلال عام 2019 وإنخفض نصيب مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتقتصر على نحو 13.2 مقارنة مع حصة قدرها 15.8 % مسجلة خلال العام السابق كما تراجعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 20.1 % لتبلغ نحو 19.3 % خلال عام 2020 أما فيما يتعلق بتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2020، فقد تراجعت حصص كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية لتبلغ نحو 17.0 % و 16.9 % على التوالي مقارنة بنسبة 2019 بينما إستقرت حصة الآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية عند نفس المستوى المحقق بالعام السابق والبالغ نحو 10.0 %.

الفرع الثاني : الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2016-

2020

الجدول رقم (05): الأهمية النسبية

الأبواب السلعية	نسبة المؤوية %	الأبواب السلعية	نسبة %
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.4	الورق ومنتجاته	4.6
منتجات الخضروات	3.2	المنسوجات ومصنوعاتها	3.0
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.3	الاسمنت ومصنوعاتها	3.1
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.9	الأحجار الكريمة	2.3
المعادن ومنتجاتها	18.7	الآلات والأجهزة الإلكترونية	5.3
منتجات الصناعات الكيماوية	5.1	السيارات ووسائل النقل	1.1
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	6.1	أجهزة البصريات	0.1
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	المصنوعات الأخرى	4.6
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.1	الأحجار الكريمة	2.3

المصدر: (من اعداد لخضر بن علية بالإعتماد على [www.trademap.org](http://www.trademap.org) ، 2021 ، صفحة 185).

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق هذه المنطقة، فهي تتمثل في كل من المعادن ومنتجاتها، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها والآلات والأجهزة الإلكترونية، منتجات الصناعات الكيماوية، الورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الأغذية حيث

تمثل المعادن ومنتجاتها من أبرز المنتجات المتداولة عربيا بنسبة 18.7% تليها المواد البلاستيكية ومصنوعاتها بنسبة 6.1% على عكس بعض المنتجات الأخرى التي شهدت قسورا في تداولها عربيا كالجلود الخام، الخشب، والفلين، وأجهزة البصريات التي سجلت نسبة 0.1% وهذا وفقا للجدول المبين أعلاه:

لذلك إستوجب على الدول العربية تعزيز المفاوضات لضرورة تخفيض العقبات والشروط بخصوص منح صفة المنشأ العربي والتركيز على ترقية التدفقات التجارية البينية الخاصة بالبند السلعية موضوع القوائم 02 و03 والتي تشمل الألبان، الدقيق والسميد، الشعير، محضرات اللحوم والأسماك، سكر القصب، العجائن غذائية، عصير الفواكه، المياه، وبما فيها المعدنية والغازية، ومصنوعات الغزل العربية مع ضبط إستراتيجية لحماية هذه القطاعات الانتاجية.

### المطلب الثالث : مؤشرات كفاءة التجارة البينية العربية

#### 1-معدل تغطية الصادرات للواردات البينية العربية:

يعتبر معدل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية لدولة ما أو تكتل اقتصادي، وذلك بتقدير نسبة تغطية الصادرات للواردات، وتشير زيادة هذه النسبة عن 100% أن هناك فائض في الميزان التجاري لأن قيمة الصادرات تكفي لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر النقد الأجنبي، والجدول التالي يوضح معدل تغطية الصادرات البينية للواردات البينية العربية (بن علي لخضر ، 2016، الصفحة 334):

#### الجدول رقم (06):معدل تغطية الصادرات البينية للواردات البينية العربية 2011-2015

الصادرات البينية على الواردات %	السنوات
103.79	2011
100.18	2012
97.85	2013
98.01	2014
96.60	2015

المصدر: (من إعداد لخضر بن علي بالاعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2016)

يوضح الجدول أن معدل التغطية في تناقص من سنة إلى أخرى حيث تراوحت قيمته بين حد أدنى 96.60% سنة 2015 وحد أقصى 103.79% سنة 2011، وتفوقت قيمة الصادرات على الواردات في سنتي 2011 و 2012 حيث بلغ معدل التغطية سنة 2012 حوالي 100.18% أما الفترة 2013- 2015 شهدت عجزا في تغطية الصادرات البينية للواردات

البينية، ومن ثم تحتاج الدول العربية للتنسيق بينها في جوانب الإجراءات المصاحبة لحركة التجارة البينية ونشر المعلومات الدقيقة حولها، مما له أهمية في تنمية التجارة البينية العربية.

### 2- الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية:

كلما زادت نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية في الناتج المحلي الإجمالي العربي كلما زادت درجة اعتماد الدول العربية على نفسها، وقلت درجة اعتمادها على العالم الخارجي، والجدول التالي يوضح درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية:

الجدول رقم : (07) درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية (2011-2015)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	درجة الانفتاح الاقتصادي %
2011	2387	8.54
2012	2653	8.33
2013	2715	8.64
2014	2727	8.80
2015	2429	9.13

المصدر: (من إعداد لخضر بن عليّة بالاعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2016)

تراوحت نسبة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية بين حد أدنى 8.33 سنة 2012 وحد أقصى 9.13% سنة 2015 وبمتوسط بلغ 8.68% للفترة، 2011-2015 وهذا الانخفاض في المعدل يعكس انخفاض نسبة التجارة البينية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي، مما يدل على انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية وزيادة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي.

### 3- كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية:

اتفقت معظم الدراسات على استخدام نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي كمؤشر على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدول العربية في مجال التجارة الخارجية البينية العربية.

الجدول رقم (08): كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية (2008-2013) :

السنوات	الدخل القومي العربي مليار دولار	كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية %
2008	1844.3	1021
2009	1921.8	8.15
2010	2063.7	7.86
2011	2241.4	9.47
2012	2570.4	8.69
2013	2791.6	8.47

المصدر: ( من إعداد لخضر بن علي بالاعتماد على ،محمود أحمد فوزان وسرحان أحمد سليمان ،التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ ،مصر، 2016، ص:37)

من الجدول يتضح أن كفاءة العمليات التصديرية بين الدول العربية خلال الفترة 2008-2013 تراوحت بين حد أدنى % 7.86 سنة 2010 وحد أقصى % 10.2 سنة 2008 ، وبمتوسط % 8.80 للفترة 2008-2013 وتشير النتائج إلى انخفاض نسبة التجارة البينية العربية في الدخل القومي العربي، مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات التصديرية العربية وانخفاض كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية، وهذا ما يدعو إلى زيادتها حتى تتحقق زيادة ملموسة في التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.

### المبحث الثالث : واقع الرقمنة في الدول العربية

بدأت العديد من الدول العربية تنفيذ مبادرات التحول الرقمي الأساسية، بل إرتفعت إلى المراكز الأولى في العديد من المقاييس في مؤشرات الرقمنة في الدول العربية ، حيث إتخذت حكومة المملكة خطوات بارزة لضمان تعزيز الرقمنة في القطاع العام والتركيز على الأساليب والتوجهات التشغيلية المرتكزة على تطوير الخدمات، حيث تتطلب المتغيرات الرقمنة الوعي في مستوى التفاعل والتواصل بين المواطنين وقطاع الاعمال والحكومة.

#### المطلب الأول: مؤشرات الرقمنة في الدول العربية

بناء على تقرير المؤشر الاقتصاد الرقمي لبعض الدول العربية المعتمد على مقياس معياري دولي متقدم لدولتي ماليزيا وسنغافورة، لأسباب اولها التحول الرقمي الناجح كون البلدين من أكثر الدول خبرة في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم بإحتلال سنغافورة المرتبة الثانية عالميا وماليزيا مرتبة 32 كأكثر الدول التي تعزز قدرتها التنافسية فباستخدامها تكنولوجيا في إقتصادها وثاني درجة التشابه من ناحية الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعد ماليزيا من الدول ذات الدخل فوق المتوسط وفقا لتصنيف الدولي وهو ما يتشابه مع كثير من الدول العربية (وسيلة عجال، محمد زياد، الصفحة 93).

كما حققت نجاح هذا المجال حيث وصلت قيمة مؤشرهما المعياري 76.07% وفقا للابعاد الاستراتيجية المذكورة سابقا في المقابل حققت الدول العربية متوسط يمثل 35.69% مما يبين لنا وجود فارق أو فجوة سلبية قيمتها 40.38% ما يؤكد لنا ضرورة إتخاذ إجراءات جوهريّة في تبني تكنولوجيا رقمية بالإعتماد على بنية تحتية وإستخدام تكنولوجيا حديثة وعليه تم تقسيم الدول العربية إلى مجموعات :

**المجموعة الأولى:** سميت بالدول القائمة وهي تعد دول جذابة للاستثمار الدولي ويمكن مقارنة نتائجها مع الدول المتقدمة رقميا حاصلة بذلك على المراكز الخمس الأولى نذكر منها الإمارات وقطر، حيث إمتازت بسرعة التكيف وإمتلاك مرونة في التحول نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية.

**المجموعة الثانية:** سميت بالدول الواعدة رقميا قاطعة بذلك شوطا معقول في مسيرة التحول الرقمي، ويمكن إعتبرها الدول الجاذبة للإستثمار لكن أقل درجة من دول المجموعة الأولى، تمثلت في 12 دولة نذكر منها الأردن، تونس والجزائر، إمتازت بإمتلاكها لبنية تحتية ومعرفية للانطلاق نحو الامام وتبني خطط حاسمة نحو التحول الرقمي (وسيلة عجال، محمد زياد، الصفحة 93).

#### المحور الأول: البنية التحتية

##### الجدول رقم (09): البنية التحتية

الجزائر	تونس	الأردن	قطر	الإمارات	أسس البنية التحتية /الدول
57.27	63.66	52.95	82.54	99.61	البنية التحتية للاتصالات
18	23.70	29.20	66.00	88.50	الخدمات اللوجستية
37.63	43.68	41.07	74.27	94.06	قيمة المؤشر

المصدر: (وسيلة عجال، أمحمد زياد، الصفحة 307). بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية (2022)

يعبر مؤشر البنية التحتية لبعض الدول العربية عن مدى توافر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقدرة الافراد على الوصول إليها باقل تكلفة كما يعكس لنا مستوى إنتشار خدمات الاتصالات على مستوى أداء هذه الدول بالمقارنة بالمستويات العالمية، حيث شهدت خدمات الهاتف المحمول تطورا كبير خاصة في اتجاه بعض الدول إلى تحرير أسواق الاتصالات ودخول عدد كبير من الشركات القطاع الخاص إلى الاسواق لتقديم الخدمات مما يساعد على تسجيل الزيادات كبيرة وملموسة في إعداد المستخدمين للخدمات الهاتف المحمولة بسبب إنخفاض التكلفة

خلال الجدول الثاني نلاحظ أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى في توفيرها على البنية التحتية للاتصالات بنسبة جيدة 99.61 في حين احتلت قطر المرتبة الثانية ب 82.54 وحصلت تونس على المرتبة الثالثة ب 63.66 في البنية التحتية بنسبة متفاوتة

وجيدة وأنت الجزائر المرتبة الرابعة بنسبة 57.27 وكانت نسبها متفاوتة لتبقى في الأخير الأردن بنسبة 52.95 في البنية التحتية للاتصالات، أما بالنسبة للخدمات اللوجستية فتصدرت الامارات المرتبة الأولى بنسبة 52.95 في البنية التحتية للاتصالات أما بنسبة للخدمات اللوجستية فتصدرت الإمارات المرتبة الأولى بنسبة 88.50 تليها قطر ب 74.27 وفي الاخير الجزائر بنسبة ضئيلة 18 التي تعكس ضعف الجزائر في الأداء اللوجستي.

بلغت قيمة المؤشر الامارات 94.06 وبلغت قيمة مؤشر قطر 74.27 أما تونس قيمة مؤشرها وصلت 43.68 و41.07 كقيمة مؤشر الأردن وف الأخير الجزائر بقيمة مؤشر بلغت 37.63 التي تعكس ضعف بنيتها التحتية (وسيلة عجال، أمحمد زياد، الصفحة 307)

### المحور الثاني: التعليم والمهارات

يشمل هذا المحور عدة مؤشرات التي تبين لنا عمق العملية التعليمية والمهارات المكتسبة مثل جودة التدريب المهني والمهارات الرقمية بين الناشطين ومدى سهولة الوصول للموظفين ذوي المهارات.

#### الجدول رقم (10): التعليم والمهارات

الجزائر	تونس	الأردن	قطر	الامارات	أسس التعليم والمهارات / الدول
53	47.30	63.30	66.80	70.40	القوى العاملة الحالية
81.41	98.23	98.23	93.46	93.80	معدل محو أمية الكبار (0/0)
59.66	70.29	70.29	77.23	73.74	قيمة المؤشر

المصدر: (وسيلة عجال، أمحمد زياد، الصفحة 308). بالإعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية (2022)

من خلال جدول التعليم والمهارات رقم (10) لهذه لدول إعتدنا قسامين القوى العاملة الحالية ومعدل محو أمية الكبار ففي القسم الأول إحتلت الإمارات المركز الأول بنسبة 70.40 بالرغم من بعض التفاوت في بعض القيم الخاصة بمهارات القوى العاملة سواء الحالية او المستقبلية، تعود المرتبة الثانية لقطر بنسبة 60.80 ثم الاردن ثالثا بنسبة 63.30 والرابعة للجزائر ب53 وفي الأخير لتونس 47.60

أما القسم الثاني فاحتلت كل من تونس والأردن المرتبة الأولى ب98.23 حيث رات الاردن ضرورة إتاحة التعليم الالكتروني ونشره وتشجيع الرياديين لتأسيس شركات تعتمد على التقنيات الحديثة من أجل تمكين القطاعات إلى التحول نحو الرقمنة (الوليد، 2020، ص 24) ثم تأتي الامارات في المرتبة ب 93.80 والثالثة قطر ب93.46 كما حققت كل من قطر والامارات على مستويات مرتفعة للرقمنة القطاع الخدمي بالأخص قطاع التعليم، وفي الأخير الجزائر حققت 81.41 وتؤكد هذه النسب على مراعاة الدول على التعليم ومحو الامية . أما بالنسبة لقيمة المؤشر بلغت قطر قيمة 77.23 ثم الامارات ثانيا

ي73.74 ثم ثالثا كل من الاردن وتونس ب 70.29 وفي الاخير بلغت قيمة المؤشر الجزائر ب 59.66 (وسيلة عجال، أمحمد زياد، الصفحة 308).

أضافت مؤشر المشاركة الالكترونية كونها تعتبره جزء من الحكومة الالكترونية التي بدورها تبين لنا أهمية حيوية الموظفين والادارة العامة والسياسيين في مبادراتهم الالكترونية، وكل ما هو متعلق بالتعاقدات ومشتريات الحكومة لمنتجات التكنولوجيا، ومدى استخدام الافراد تكنولوجيا المعلومات والاتصال أي الرقمنة في جودة الخدمات الالكترونية.

### الجدول رقم (11): الحكومة الالكترونية

الجزائر	تونس	الاردن	قطر	الامارات	أسس الحكومة الالكترونية/ الدول
27.65	62.35	35.88	65.88	90	خدمات عبر الانترنت
32.62	50.75	49.56	74.49	71.64	قيمة المؤشر

المصدر: ( من إعداد رزقي خالد، غنياوي أصغير، 2021-2022، الصفحة 38): بالإعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية (2022)

من خلال الجدول رقم 11 وحسب فإن الدول العربية أصبحت تمتلك منصات رقمية لأهميتها وكونها أحد أهم ركاز الاقتصاد الرقمي والتي تعكس مدى التوجه المستقبلي للقطاع الحكومي خاصة في مجال الخدمات المقدمة للمستخدمين عبر الانترنت، حيث حققت الامارات قيمة 90 في الخدمات عبر الانترنت الذي يعكس مدى مشاركتها الإلكترونية ب73.8 وتليها قطر بنسبة 65.88 ثم تونس محققة بدورها بنسبة 62.35 ورابعا الأردن ب35.88. ( رزقي خالد، غنياوي أصغير، 2021-2022، الصفحة 38)

هذه الدول تغطي تطبيقاتها الرقمية كل القطاعات دون إستثناء وفي الأخير الجزائر حققت نسبة 27.65 ما يعكس ضعف أداء حكومتها الالكترونية ومن أجل تحسينه، تبنت الجزائر مخطط عمل الحكومة لعام 2020 كمنط جديد يهدف إلى تحقيق الشفافية بإجراء إصلاحات واسعة النطاق منها تحديد النظام المصرفي والمالي لمواكبة التطورات الرقمية وكذا تعزيز قدرات المؤسسة أما بالنسبة لقيمة المؤشر تونس ب 50.75 أما الاردن فكانت قيمة مؤشرها 49.56 أما الجزائر فكانت قيمة المؤشر ب 32.62 (رزقي خالد، غنياوي أصغير، 2021-2022، الصفحة 38)

### المحور الثالث : المعرفة والتكنولوجيا:

يعكس هذا المحور مستوى المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة لدى المؤسسات أو الافراد في إنشاء نموذج مؤسستي بالإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة الخدمة.

الجدول رقم (12) : المعرفة والتكنولوجيا

المعرفة والتكنولوجيا	الإمارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
شهادة الجودة iso-9001 معيار ppp الناتج المحلي الإجمالي.	6	2.3	4.2	7.6	0.7
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء النموذج التنظيمي	67.3	63.3	52.6	42.7	0
قيمة المؤشر	20.45	16.83	18.13	13	10.58

المصدر: (وسيلة عجال، أحمد ازياد، الصفحة 310). بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية (2020)

من خلال الجدول رقم (12) المعرفة والتكنولوجيا احتلت تونس المرتبة الاولى من حيث شهادة الجودة بالنسبة 7.6 تليها الامارات في المرتبة الثانية ب6 أما بالنسبة لاستخدام المعلومات والاتصالات وإنشاء النموذج التطبيقي فالامارات في المرتبة الأولى ب67.3 ثم قطر، ثانيا ب 63.3 فحسب ( طلحة، الصفحة 16)، يرى أن دولة قطر لديها إهتمام كبير في توفير البنية التحتية للإتصالات السريعة وتوفير منصات الدفع الالكتروني وكذا إصدار التشريعات المناسبة مايسهل الدخول إلى حقبة الإقتصاد الرقمي في المركز الثالث الاردن ب 52.6 وتونس رابعا بنسبة 42.2 واما الجزائر نسبة 0 وهذا ناتج عن تعدد معرفة الاحصائيات أما بالنسبة لقيمة المؤشر تبقى الامارات في المركز الأول بقيمة 20.45 وتليها الأردن ب 18.13 لتحتل قطر ثالث مركز بقيمة 16.83 وتونس رابعا ب 13 وفي الأخير الجزائر 10.58 لتبقى قيمة المؤشر المعرفة والتكنولوجيا قليلة مقارنة بالمعيار الدولي (نجلاء أحمد ياسين، ص 131).

المحور الرابع: بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية

يبرز المحور مدى أهمية إيجاد أساس لتقييم بيئة الأعمال المتمثلة في مقدمي الخدمات سواء كانت بين الافراد والحكومة او شركات فيما بينها، كذا دورها في تسيير عملية التحول الرقمي بالاعتماد على بعض المؤشرات فرعية التي تعكس بمدى جاهزية بيئة الاعمال الرقمية.

الجدول رقم (13) : بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية

الجزائر	تونس	الأردن	قطر	الإمارات	بيئة الاعمال والجاهزية الشبكية
39.3	65.2	67.3	42.98	75.53	سهولة ممارسة الاعمال التجارية
5.5	65	76	65.6	71	شدة المنافسة المحلية
3.56	5.96	9.08	1.94	63.63	التسوق عبر الانترنت
28.47	36.5	41.37	36.93	58.86	قيمة المؤشر

المصدر: (وسيلة عجال، أحمد زياد، الصفحة 310). بالإعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية (2020)

من خلال الجدول (13): الخاص ببيئة الاعمال والجاهزية الشبكية نلاحظ أن نسب الامارات عالية مقارنة بباقي الدول سواء من حيث سهولة الاعمال التجارية 75.53 او في التسوق عبر الانترنت مايعكس الإجراءات وثقة عملائها، فحسب (المتحدة، 2020، الصفحة 33) تعتمد مشاركة المواطن والإستخدام المستدام للمشاركة الالكترونية بشكل جزئي على ثقته في المؤسسات الحكومية كما تعتمد أيضا على ثقته بالانترنت بشكل عام للأسف مانراه في نسب التسوق عبر الانترنت لباقي الدول ضعيف يرى (7-6; 2021; bouarar) أن التحول الرقمي الناجح يمكنه تسريع وتيرة الابتكار وزيادة الانتاجية وتحسين تجارب العملاء ورضاهم، كذلك يقلل من تكاليف وتحسين أداء الأعمال.

اما بالنسبة لقيمة المؤشر فقد بلغت قيمته في الإمارات 58.86 تليها الأردن بقيمة 41.37 وبلغت قيمة مؤشر قطر 36.93 أما قيمة مؤشر الأردن كانت 36.5 والجزائر في آخر مركز بقيمة مؤشر 28.47 (زهير حافظي، 2020 الصفحة 131).

#### المحور الخامس: تنمية الأسواق المالية

الجدول رقم (14): تنمية الأسواق المالية

الجزائر	تونس	الأردن	قطر	الإمارات	تنمية الأسواق المالية
24.3	86.7	76.5	80	84.8	الإئتمان المحلي للقطاع الخاص 0/0 الناتج المحلي الإجمالي
46.9	40	61.2	70.1	66.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
41.4	29	50.8	63.8	63.9	توافر راس المال المخاطر
0.2	21	63.7	89.5	60.4	القيمة السوقية لسوق المال
50.8	45.3	75.2	72.5	74.3	سلامة البنوك
0	48.65	69.98	78.92	72.93	قيمة المؤشر

المصدر: (وسيلة عجال، أحمد زياد، الصفحة 311) (بالإعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية (2021)

تعتبر الخدمات المالية عملية مهمة في التحول الرقمي حيث تظهر مدى كفاءة المؤسسات المالية في تقديم خدمات التمويل الذي يعتبر بدوره عتبة اساسية في التحول الرقمي وتبنى تكنولوجيا رقمية جديدة ( للاقتصاد، 2020، الصفحة 38) ونلاحظ من خلال الجدول تصدر تونس بنسبة 86.7 في الائتمان المحلي للقطاع الخاص تليها الامارات بـ 84.8 ثم قطر، أما بالنسبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة نجد أن قطر تحرص أكثر على ذلك بإحتلالها المركز الأول بـ 70.1 ثم تليها الإمارات بـ 66.2 وآخر مرتبة كانت لتونس بـ 40 تعود قطر لتكون أولى في القيمة السوقية لسوق المال بـ 0.2 (طلحة، الصفحة 16).

تهدف الجزائر من خلال مخطط عمل الحكومة الجزائرية 2020 إلى رفع مستوى الدخل الفردي وتحقيق النمو إقتصادي كذلك زيادة التوظيف كذلك تعمل على تحديث النظام المصرفي والمالي لها حتى يتواءم مع التطورات الرقمية المتسارعة أما الأردن فتعتمد على الموازنة العامة والقطاع الخاص كمصدر تمويل.

بلغت قيمة المؤشر في قطر بنسبة 78.92 ثم الامارات بلغت بقيمة المؤشر 72.93 وتليها الأردن بقيمة 69.98، وكما بلغ قيمة المؤشر تونس 48.65 وأخيرا الجزائر بـ 0 وذلك لعدم توفر المعلومات الدقيقة لحساب المؤشر.

#### المطلب الثاني: تقنية البلوكشين في التجارة الخارجية العربية

يمكن اعتبار تقنية البلوكشين نوع جديد من قواعد البيانات الرقمية، المخزنة في خادم في شكل تسلسلي، ولتوضيح الاطار المفاهيمي لهذه التقنية سنتناول تعريفها وخصائصها، طريقة عملها وأهم تطبيقاتها في هذا المطلب (بوالنح ريمة، موكة عبد الكريم ، 2022، الصفحة 993).

#### الفرع الأول: تعريف تقنية البلوكشين ومجالاتها

##### أولاً: تعريف تقنية البلوكشين

1- تعريفها من منظور تقني: فتعتبر تقنية البلوكشين مجرد سلسلة من كتل البيانات، ومن هنا تأتي "سلاسل الكتل". وطبعاً، الكلمات (الكتل blocks) (وسلسلة chain) (في هذا السياق تشيران إلى معلومات رقمية (كتلة) مخزنة في قاعدة بيانات عامة (سلسلة). (بوالنح ريمة، موكة عبد الكريم ، الصفحة 993).

2- كما عرف Blockchain أنه: "دفتر أستاذ مشترك وغير قابل للتغيير يسهل عملية تسجيل المعاملات وتتبع الأصول في شبكة الأعمال، وعملياً، يمكن تتبع أي شيء ذي قيمة وتداوله على شبكة، مما يقلل المخاطر ويقلل التكاليف لجميع المعنيين (https://www.ibm.com/sa).

ثانياً: مجالات استخدام تقنية البلوك تشين في التجارة الخارجية:

تعددت مجالات تطبيقات تقنية البلوك تشين في التجارة الخارجية حيث أنها تسمح لجميع الأطراف المشاركة في العمليات التجارية من مصدرين ومستوردين وبنوك بمشاركة المعلومات في سجل واحد مشترك بنتائج شفافة وآمنة ، كما تسمح بتنفيذ العقود التجارية تلقائيا بمجرد استفاء شروط معينة ، حيث تكمن أبرز استخداماتها في إتمام العمليات التجارية إلى جانب استخدامها في لوجستيات التجارة وتسوية المدفوعات وتمويل التجارة بالإضافة إلى استخدامها في تسريع العمليات الجمركية وعليه نتطرق في (الفرع الأول) إلى استخدام البلوك تشين في تمويل التجارة الخارجية أما (الفرع الثاني) خصصناه لاستخدام البلوك تشين في تطوير الخدمات اللوجستية. (خالد هاشم، 2021، صفحة 12)

### ثانياً-استخدام البلوكشين في تمويل التجارة الخارجية .

يقصد بتمويل التجارة الخارجية مجموعة الأدوات المالية والمنتجات التي تستخدمها الشركات لتسهيل التجارة الدولية فهو يسهل على المصدرين والمستوردين إجراء الأعمال التجارية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتجارة العالمية من خلال التوفيق بين الاحتياجات المتباينة للمصدر والمستورد (Etic bishop ;2004, p174).

وتعتبر خطابات الضمان والاعتماد المستندي هي الطرق الأكثر شيوعاً لإتمام عمليات الدفع في صفقات التجارة الدولية وتعتبر هذه الطرق معقدة لأنها تتضمن العديد من الأطراف والمستندات وبالتالي زيادة التكاليف الخاصة بالصفقة ، بالإضافة إلى خطر عدم السداد وخطر الصرف وما إلى ذلك من مخاطر تمويل التجارة الخارجية وهنا يمكن للاستخدام تقنية البلوك تشين المساهمة في رفع كفاءة وجودة الخدمات المالية من خلال القضاء على الحاجة إلى المؤسسات المالية كطرف ثالث وهو ما يؤدي إلى ربح الوقت وتوفير الموارد وزيادة السرعة والأمن في التمويل بين المشتري والبائع، وذلك عن طريق المزايا الناتجة عن استخدام تقنية البلوك تشين في تمويل التجارة الخارجية والتي تتمثل في:

**أ-توفير خدمة الدفع الفوري :** حيث أصبح من الممكن التحويل الفوري للأموال عبر الحدود بتكلفة منخفضة نسبياً وفي وقت لا يتجاوز دقائق ، فتقنية البلوك تشين لديها القدرة على إزالة العقبات الرئيسية التي تواجهها الصناعة المصرفية والمالية فيما يتعلق بالمدفوعات كعمليات الاحتيال والمعاملات البطيئة والمكلفة عبر الحدود وضعف البيانات ، إذ يمكنها مساعدة النظام الحالي بطرق عديدة من خلال قدراتها على التعامل في المدفوعات بسرعة عالية ، كما يمكن للمدفوعات الفورية تمكين المشتري والبائع من الحصول على التمويل من بنوكهم أسرع مما يفعلون اليوم ، مما يؤدي إلى مزيد من التحسين في رأس المال العام وفتح السيولة من سلاسل التوريد ( عيساوي سهام، 2020، الصفحة 56).

**ب- إلغاء العقود الورقية :** وذلك عن طريق استخدام منصات العقود الذكية التي تساعد في تبادل الأموال وتداول الأسهم بطريقة شفافة وموثوقة دون أي وسطاء من خلال خاصية ذاتية التنفيذ التي تسمح لها بالقيام بالوظائف تلقائياً بمجرد حدوث حدث ما في المعاملة التجارية الواحدة وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة المعالجة اليدوية وتمويل الفاتورة وذلك بتسهيل الوصول إلى البيانات أثناء عمليات تمويل التجارة الخارجية.

كما يمكن لتقنية البلوك تشين أن تساهم في توفير سوقاً إلكترونية لعمليات التمويل التجاري بحيث يمكن لأي مستورد أو مصدر الوصول بسرعة لتأمينات أو الحلول الاستشارية الأخرى ، كما تتيح منصة البلوك تشين للتمويل التجاري الخدمات

اللوجستية والمالية ومشغلي البنوك التجارية والوسطاء لتتبع المدفوعات وتسديدها. (HebaabdelMonem. 2019.P 81) ويجري حاليا استكشاف استخدام البلوك تشين في التجارة الخارجية حيث أعلنت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك عن منصة جديدة لتمويل التجارة المعتمدة على سلسلة الكتل لإدارة الحسابات المفتوحة لمعاملات التجارة المحلية والدولية من بداية المعاملة إلى غاية التسوية ، كما تسمح للأطراف المشتركة بتتبع تقدم هذه المعاملات ويشترك في هذه المنصة سبعة بنوك أروبية كبرى وتعتمد هذه المنصة على الأنظمة الأساسية القائمة على البلوك تشين من خلال عقود ذكية يتم تنفيذها تلقائيا وفقا لمجموعة من قواعد العمل. ( زمام آمال 2021، الصفحة 12).

### الفرع الثاني: تجارب البلوكشين في بعض الدول العربية

نتعرض في هذا المبحث لتجربة من دولة من دول شمال افريقيا وهي دولة تونس الشقيقة، كما نبين تجربة رائدة لدولة عربية أخرى من دول الخليج وهي دولة الإمارات العربية المتحدة.

#### أولا- التجربة التونسية

تفاعلا مع الاهتمام العالمي المتنامي بتقنية "البلوكشين"، قامت تونس بالعديد من المبادرات في هذا المجال، فلقد احتضنت تونس أول نسخة من الحدث "The BlockchainFest" لأول مؤتمر في شمال افريقيا حول البلوكشين، بدعم من باكس فول ، Paxful المنصة العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك يوم الإثنين 29 نوفمبر 2021 بنزل موفمبيك ضفاف البحيرة بتونس العاصمة.

ومن بين الهيئات التي كان لها دور رائد بالنسبة لهذه التقنية مايلي :

#### 1-اللجنة المختصة في دراسة تقنية البلوكشين والعملات الرقمية:

تم استحداث هذه اللجنة بشهر أكتوبر 2017وامتدت الى اغاية ماي ،2018وقد جمعت بين مجموعة من الاعضاء ذوي الخبرات الوطنية مثلت جملة من القطاعات المالية والاكاديمية، والمؤسسات الناشئة، والوزارات المعنية، والمؤسسات التي تدير انظمة الدفع، ومشغلي الاتصالات، وغيرها....

حيث ناقشت مجموعة من الاعمال على مدار 6 اشهر، نظمت خلالها هذه اللجنة عدة ورشات عمل وندوات دعى لها خبراء وطنيون ودوليون، وعلى درجة من الكفاءة في هذا المجال، لتفسير كل الجوانب التشغيلية لهذه التقنيات وتبادل الخبرات والافكار والتجارب.

وخرجت هذه اللجنة بمجموعة من المقترحات أهمها: تكوين مختبر ابحاث وتجارب SANDBOX لاستخدامات البلوكشين تحت اشراف البنك المركزي. (موكة عبد الكريم، 2022، الصفحة 999)

#### 2- البنك المركزي التونسي

قام البنك المركزي التونسي منذ شهر ماي ،2018بانشاء لجنة تحت اشرافه للتفاعل مع مؤسسات التقنيات المالية الحديثة "

،FintechCommittee" واستعانت هذه اللجنة بخبراء من البنك الدولي، لاعداد مخبر ابحاث وتجارب Sandbox Regulatory والذي انطلق العمل به خلال عام 2019 ولهذا المخبر هدفين اساسيين (موكة عبد الكريم، الصفحة 1001).

- التفاعل الناجع مع الابتكارات الجديدة التي تستخدم التقنيات الحديثة والتي من شأنها ان تحسن من جودة وسلامة الخدمات المالية، تمكين مصالح البنك المركزي من رقمنة للخدمات وتحديثها بما يستجيب لمتطلبات الاطراف المعنية وكذلك لأهم التطورات على الصعيد العالمي.

وأقرت اللجنة مقترح اصدار الدينار الرقمي باستخدام البلوكشين، حيث يتم اصداره من قبل البنك المركزي وتداوله عبر حافظات رقمية لدى العملاء، يتم تحميلها من الانترنت على الهاتف المحمول، ومن ثم يتم استعمال الدينار الرقمي للقيام بعمليات مالية كالتحويلات والمدفوعات، ومن الشروط الاساسية المقترحة في هذا السياق:

أ- تساوي قيمة الدينار الرقمي وقيمة الدينار الحالي، يشترط ان يتوجه العميل الى الفروع البنكية او لمؤسسات الدفع لفتح وتمويل حافظته الرقمية لأول مرة.

ب- لا وجود لعلاقة مباشرة بين العميل والبنك المركزي في كل مراحل العمليات.

وتجدر الاشارة الى ان المقترح لم يحظ بعد بموافقة البنك المركزي لعدة أسباب أهمها: عدم تقديم مؤديات قوية تبرز تفوق العملة المقترحة على الصيغ المتداولة حاليا من العملة الالكترونية، كما يجب ضرورة اقناع المستعمل بتفوقها في نفس الوقت على النقد التقليدي وعلى النقد التجاري المتكون من ارصدة لدى البنوك التجارية، كما أن تفضيل المستعمل لها يمكن ان يصبح مطلقا الى درجة قد تؤدي الى تراجع كبير في السيولة البنكية.

#### ثانيا- تجربة البريد التونسي:

تعتبر تونس من أوائل دول العالم التي تبنت نظام دفع إلكتروني تديره الدولة استناداً إلى تقنية البلوكشين، حيث قررت تونس في عام 2015 تعزيز عملتها الرقمية الدينار باستخدام تقنية البلوكشين بالبناء على الإنجازات السابقة المحققة من قبل البريد التونسي الذي يعد رائداً في مجال الشمول المالي من خلال تعزيز توفير الخدمات الرقمية.

يتم الاعتماد على تقنية البلوكشين لتقديم الخدمات المالية للقطاعات التي لا تستطيع النفاذ إلى الخدمات المالية. لذلك، تتعاون الحكومة مع شركات البلوكشين لتوفير بيئة متكاملة داعمة للمدفوعات الرقمية استناداً إلى هذه التقنية من طرف البريد التونسي مع شركة سويسرية وشركة ناشئة فرنسية، وهو تطبيق يعمل عن طريق الهاتف الجوال يتم تحميل التطبيق من الانترنت، Play Store ثم فتح محفظة رقمية "Wallet" مرتبطة ببطاقة بريدية مسبقة الدفع للقيام بعدد العمليات.

(international Telecommunication union,2017,p58).

#### ثالثا- التجربة الاماراتية

ظهر اهتمام دولة الامارات العربية المتحدة بتقنية البلوكشين بداية من سنة 2016 حيث عملت على البحث في أنظمة هذه التقنية وكيفية تطبيقها في مختلف القطاعات الحكومية والمالية والتجارية، ولقد أطلقت حكومة دولة الإمارات في

عام 2018 استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية التي تهدف إلى تحويل % 50 من التعاملات الحكومية إلى منصة بلوكشين بحلول عام 2021 وهذا ما جعلها تحتل المرتبة 21 ضمن فئة أعلى الحكومات الالكترونية تطورا بحسب مؤشر "EGDI" لعام 2018 ( فاطمة السبيعي، 2019، صفحة 13).

ومن أهم مظاهر تبني دولة الامارات العربية لتقنية البلوكشين مايلي:

- 1- استحداث المجلس العالمي للتعاملات الرقمية: قامت مؤسسة دبي لمتحف المستقبل بأسياس " المجلس العالمي للتعاملات الرقمية " سنة 2016 بهدف استكشاف وبحث التطبيقات الحالية والمستقبلية للبلوكشين، والعمل على تنظيم التعاملات الرقمية عبر منصات تكنولوجيا البلوك تشين مما ساعد على نشوء عدة شركات في المارات متخصصة في مجالات استخدام البلوكشين كتطوير منصات العقود الذكية وتداول الأصول الرقمية وتوثيق المعاملات. يتكون هذا المجلس من 46 عضو بين شركة تمويل وتقنية عالمية مثل: المصارف وهيئات حكومية والشركات النشطة في مجال التكنولوجيا الحديثة، وكلها تنشط في مجال التعاملات الرقمية.
- 2- استخدام تقنية البلوكشين في البنوك الإماراتية في المعاملات المالية والتجارية: يتعاون بنك أبوظبي الأول، وبنك رأس الخيمة الوطني، وبنك الإمارات، وبنك دبي التجاري، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك المشرق، ومصرف أبوظبي الإسلامي، والبنك التجاري الدولي مع اتصالات ديجيتال لتطوير حل تمويل تجاري جديد قائم على البلوكشين، والمتمثل في منصة "UTC" التي تم اطلاقها في يونيو 2019 لمعالجة مخاطر التمويل المزدوج والاحتيايل ونحو ذلك، وهذا ما أدى الى زيادة الانتاجية وسرعة التعامل في أقل وقت وجهد، كما بدأ المصرف المركزي في الإمارات بتباحث إصدار عملة رقمية للمعاملات العابرة للحدود اعتمادا على البلوكشين ( CNBC release 14/12/17,p60 )
- 3- قام سوق أبو ظبي للأوراق المالية بتوقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسات ايداع مركزية للأوراق المالية كوسيلة لتطبيق تقنية البلوكشين والاستفادة منه ،كما تبني سوق أبو ظبي العالمي استراتيجية للتقنيات المالية الحديثة لتشجيع تطبيقات البلوكشين في تقديم الخدمات المالية من خلال إنشاء مختبر تنظيمي يدعم تطوير مثل هذه التطبيقات ويعتبر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (شوقي دليمي، 2020-2022، صفحة 80).

في إطار هذا المختبر أعلن سوق أبو ظبي العالمي في أوائل عام 2018 عن بدء تطوير منصة إلكترونية داعمة لنظام أعرف عميلك (e-KYC) Electronic Know Your Customer بالتعاون الوثيق مع أكبر المؤسسات المالية في الإمارات باستخدام تقنية البلوكشين وهو ما سوف يدعم كفاءة القطاع المصرفي ويساعد على زيادة الشمول المالي. (أحمد حسن، 2022، الصفحة 70)

4- الاعتماد في المستقبل على تقنية البلوكشين في عدة مجالات أهمها: في عمليات التوثيق القضائي في مصادقة العقود والتوثيق والتحقق منها، وفي ادارة دورة حياة السيارة الذي يسمح تتبع ملكيتها وعمليات بيعها وسجل حوادثها بشكل متكامل بدء من عملية تصنيعها الى عملية التخريج، وكذلك يتم الاعتماد على تقنية البلوكشين في تسيير الموانئ والمطارات ومواقف

السيارات لتسهيل كل العمليات التي تتم على مستواها، كما يمكن الاستفادة من هذه التقنية في الفنادق والسياحة  
(https://bitcoinnews,2022, p50).

الفرع الرابع : الموانئ الذكية

أولا- ميناء الامارات :

ميناء جبل علي تديره موانئ دبي العالمية الإمارات العربية المتحدة، يقع في موقع استراتيجي في دبي علمفترق الطرق في منطقة توفر وصولا إلى السوق كثر من ملياري شخص، كمحور متكامل متعدد الوسائط يوفر اتصالا بحريا وجويا وبريا، ويكمله مرافق لوجستية واسعة النطاق (رشا فؤاد عبد الرحمان، الصفحة 5).

**1- الأهمية الاقتصادية لميناء جبل علي :** يلعب ميناء جبل علي دورا حيويا في اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة، فهو:

- موطن رص كبير ميناء ومنطقة حرة في الشرق الأوسط.
- ويساهم بخمس اقتصاد دبي البالغ 300.83 مليار درهم.
- هناك 6700 شركة مقرها في المنطقة الحرة توظف 135 ألفا بشكل مباشر، وهذا يمثل حوالي 12.82% من إجمالي 1.32 مليون قوة عاملة في دبي. (رشا فؤاد عبد الرحمان، الصفحة 12)

**2- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في ميناء جبل علي :** تتمثل فيما يلي :

**1-2 نظام أتمتة البوابة والمعالجة غير الورقية لوثائق البائع:** يستخدم العملاء منصة دبي التجارية عبر الانترنت وهي أداة تمكين تجارية للنافذة واحدة تدمج من 200 خدمة عبر الانترنت تدعم صناعة سلسلة التوريد وأكثر من 81 ألف شركة في قطاع التجارة والخدمات اللوجستية موصولة بالنظام.

**2-2 نظام مراقبة الحاويات المبردة عن بعد (Refcon)** تمكن مشغلي الموانئ من الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ والقضاء على فترات الخمول، حيث أنه أي مشكلة في درجة الحرارة أو أخطار أضرار داخل الحاوية المبردة تؤدي إلى إطلاق إنذار في مكتب التحكم في المحطات كما يمكن لمشغلي المبردات تتبّع صناديق الشحن الخاصة بهم طوال رحلتهم عبر الوصول عن بعد. (رشا فؤاد عبد الرحمان، الصفحة 12)

**2-3 خدمات الدفع عبر الانترنت:**

**2-4 خدمات دبي التجارية:** حجز الرصيف ومراقبة تحركات البوابة ومخزونات الفناء، والإفراء عن الحاويات وقبولها وتتبع الحاويات ومدفوعات الموانئ والحجز الزمني الالكتروني والاقرار الجمركي والدفع وتسجيل الشاحنات، وتخطيط نقل الحاويات.

ثانيا-ميناء مصر

**1- التعريف بميناء السخنة المصري:** هو أحد الموانئ المصرية التابعة إلى الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، ويقع على الساحل الغربي لخليج السويس على مساحة 22.3 كيلومتر مربع وعلى مسافة 43 كلم من مدينة السويس، بدأ العمل والتطوير في ميناء السخنة في غضون 14 شهرا فقط، وأصبحت أول ميناء مصري مميكن بالكامل.

**2- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميناء السخنة هي:** يعد ميناء السخنة أول ميناء إلكتروني مميكن بالكامل في مصر، وتتنوع به تكنولوجيا المعلومات بعد تنفيذ العمليات عبرالأنترنت تسهيلات تصل لحد المستوى التنافس ي من جودة وسعر وتوفر شبكة تبادل البيانات إلكترونيا، قاعدة معلومات لجميع العمليات الإدارية مما يؤدي لسرعة تداول البيانات والقضاء على الروتين وتأمين العملاء، ويعمل نظام المعلومات بميناء السخنة كما يلي:

**أ- حل متجر واحد للعملاء:** هي نقطة دخول وخروج واحدة عبر مركز خدمة العملاء، ولكل دائرة في الميناء نظام تشغيل خاص بها، يتم ربط الأنظمة وتكاملها معا لتشكيل مجتمع للعميل الذي يتعين عليه فقط الذهاب إلى قسم خدمة العملاء وتقديم مستنداته.

**ب-الهاتف المحمول(SMS) :** يتلقى المتعامل رسالة نصية تحتوي على تاريخ الفحص الجمركي الخاص به لمراقبة الحاوية الخاصة به والإفراج عنها، ويحتوي على رسائل إعلام آلي مثل موعد التفتيش، حاوية جاهزة في الفناء، طلب دفع جمركي، طلب دفع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات)، (GOEIC) استلام وإرسال رسائل كموعده فحص، والضرائب والرسوم المستحقة، وحالة الإقرار.

**ت-خدمات المكتب الأمامي:** ويشمل إدخال بيانات الإقرارات الجمركية وطلبات التفتيش الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، مسح المستندات وتحويلها إلى سجلات المعاملات وإصدار وتسليم الجمارك وطلبات الدفع وتسليم التخليص الجمركي(بركة النوري، 2021-2022، الصفحة،58) .

**ث-مؤتمرات الفيديو :** نظام يلغي الاتصال المباشر بين المرسل إليهم وموظفي الجمارك، حيث أنها مصممة لتسهيل مفاوضات التسوية والتحكيم، وله القدرة على تسجيل وإدارة طلبات اجتماعات المؤتمر، وتسجيل جلسات المؤتمر.

**ج-شاشات البلازما:**عرض المعلومات عبر الانترنت مثل عمليات التفتيش المجدولة، والإعلانات مع الملاحظات، والمعاملات الجاهزة للدفع والنزاعات الجمركية.

**خ-الأكشاك:** يوفر استجابات واستفسارات عبر الانترنت لعملاء الميناء، ويوفر إدخالا طبيعيا لبيانات عبرلوحة المفاتيح أو تقنية شاشة اللمس ويكمل خدمات مكتب الاستقبال في الميناء.

د- نظام شكاوى داخلي: يمكن للعميل تقديم شكواه إلى الدائرة التجارية وتوجيهها إلى الدائرة المختصة ومتابعتها حتى إغلاقها.

ذ- جمارك EDI: استلام بيانات الشحن إلكترونياً وإرسال التخليص الجمركي لتسهيل المعالجة السريعة للسفن والبضائع.

ر- استخدام أكثر الأنظمة تطوراً مثل: نظام إدارة وتتبع البوابة والمحطة وعمليات الفناء وحركة البضائع و-Oracle E Business Suite في المالية، وإدارة أصول المؤسسة وإدارة الصيانة على منصة واحدة، ونظام جمركي متكامل مع التشغيل. (رشا فؤاد، الصفحة 15)

### الفرع الخامس : التجارة الإلكترونية في الامارات العربية المتحدة

أظهرت حكومة دولة الإمارات اهتماماً كبيراً بالتجارة الإلكترونية وتعد مبادرات وجهود دولة الإمارات في هذا السياق في المقدمة مقارنة بدول الاسكواش وإن كانت هذه الجهود في بدايتها مقارنة بالمراحل المتطورة التي مرتبها التجارة الإلكترونية في دول مثل الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى وتمثل هذه الجهود في المشروعات المميزة التي تم تنفيذها في مجال التجارة الإلكترونية وهي كالاتي (أحمد إسماعيل النونو، 2008، الصفحات 41-42).

اولاً: كومتريست: تعد كومتريست سلطة التوثيق الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتوفر لديها حلول شاملة لضمانات المعاملات التجارية الاتصالية الآمنة، والتي تعد أعلى مستوى لضمان الأمان في المعاملات الإلكترونية حالياً بين العميل والمنتج، بالإضافة إلى ذلك توفر كومتريست عدة أنواع من الخدمات الأمنية للأفراد والمؤسسات منها مثلاً توفير البرامج والأدوات اللازمة لإنشاء واجهة محل على الإنترنت وإعداد كتالوج دليل إلكتروني بالمنتجات والخدمات المتوفرة لديه من خلال متجر منفرد أو من خلال مركز تسوق.

ثانياً: سوق تجاري دوت كوم [www.tejari.com](http://www.tejari.com): سوق إلكترونية تقوم بتوفير فرص التبادل التجاري الإلكتروني بين الشركات بعضها البعض، وهدف إلى توفير البنية الأساسية التي يستطيع من خلالها أصحاب الأعمال عرض بضائعهم ومنتجاتهم للشركات والمؤسسات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وبقية مناطق العالم من خلال الإنترنت.

ثالثاً: مشروع مرسال e-mirsal: يعتبر مشروع مرسال من أنجح التجارب في مجال المنافذ الجمركية والتيقامت به جمارك دبي، حيث دخلت خدمة مرسال حيز التطبيق في مايو 1997 ويتيح أعلى درجة من الديناميكية في إدارة الحركة الجمركية والتي تصل إلى مرحلة التقدير الفعلي للرسوم الجمركية آلياً و سداد هذه الرسوم من خلال استخدام وسائل الدفع المتاحة في النظام وبذلك تحقق إنهاء المعاملات الخاصة بالإفراج الجمركي في أمانة قياسية.

رابعاً: سوق كوم: أسس سنة 2005 في الإمارات العربية المتحدة وهو سوق تحت اسم [Souq.com](http://Souq.com)، تتم فيه مبادلات البيع والشراء التشكيلة متنوعة من المنتجات، ويعتبر هذا، السوق أكبر موقع للتجارة الإلكترونية ومزادات الانترنت في الدول العربي

إضافة إلى العديد من المشاريع التي تم تنفيذها مثل الحكومة الإلكترونية في دبي، هيئة المنطقة الحرة (السعديات) كذلك قيام العديد من المصارف الوطنية في الدولة بإجراء المعاملات المصرفية الإلكترونية مثل بنك الإمارات الدولي الذي أصدر مؤخراً بطاقة التسوق عبر الإنترنت و الهدف من العرض السابق لمبادرات حكومة دولة الإمارات نحو التجارة الإلكترونية هو تأكيد مدى وعي حكومة دولة الإمارات بأهمية توفير بنية تحتية للمعاملات الإلكترونية وللتجارة الإلكترونية كمجال جديد للتبادل، ولم يقتصر اهتمامها على الجانب المتعلق بالتبادلات بين الشركات بعضها البعض وإنما أعطت اهتماماً للجانب الآخر للتجارة الإلكترونية والمتمثل في التبادلات التي تتم بين الشركات والمستهلكين (كلاش إيمان، 2016-2017، صفحة 85).

### المطلب الثالث: أثر رقمنة قطاع النقل والشحن البحري على التجارة البينية العربية

إن الرقمنة في قطاع النقل والشحن البحري تقضي على الأعمال الورقية مما يعزز الحاجة إلى تطبيق التشغيل بنظام الوثائق الإلكترونية ويتطلب ذلك المزيد من الاستثمارات في التحول الرقمي والميكنة والاعتراف بالوثائق الإلكترونية بدلاً من الورقية وتطبيق المدفوعات الإلكترونية وكل هذا في النهاية يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية. الرقمنة تعمل على ربط جميع جهات مجتمع الميناء في منظومة واحدة مما يسهل ويسرع إجراءات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركي وإجراءات الرقابة مما يقلل زمن مكوث السفينة بالميناء وهو مؤشر لكفاءة الميناء يؤدي إلى تقليل تكاليف الشحن، والتي تعتبر عامل مهم جداً في تنشيط التجارة الخارجية. كلما تطورت التكنولوجيات الرقمية المستعملة في وسائل النقل البحرية وموانئ الشحن والتفريغ ازدادت إمكانية نقل البضائع بين مختلف دول العالم وتوسعت حركة التجارة الخارجية وتهيأت لها المزيد من الانتشار وإيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة. الرقمنة حولت الموانئ من مجرد مرسى للسفن إلى مركز لتقديم الخدمات المتميزة بالكفاءة والجودة وقل زمن ممكن وبالتالي تكون متكاملة وشاملة لحركة التجارة الخارجية.

يعتبر ارتفاع تكاليف النقل البحري سبباً مباشراً لتواضع حجم التجارة الخارجية وتساهم نظم النقل المتطورة والمقرنة في تخفيضها وتنشيط حركة التجارة الخارجية من خلال القضاء على تعقيدات وبطء وتباين الإجراءات الإدارية والتجارية وعدم توحيد الأنظمة الجمركية وذلك بالاعتماد على نظام المنافذ الدولية الموحدة (نجوى قوارطة، 2020-2021، الصفحة 103).

### خلاصة الفصل :

إستخلصنا من هذا الفصل أن التجارة البينية العربية منخفضة ودون المستوى المطلوب، وستقل فرص الاستفادة من إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء لتشجيع تدفق السلع ورؤوس الاموال بين أسواق هذه الدول، وهذا قد يدفع الشركات والاستثمارات العاملة في الدول العربية لنقل اعمالها خارج الدول. كما تعرضنا في هذا الفصل إلى أهمية تقنية البلوكشين في تسهيل عمليات دفع تحويل الاموال من شخص إلى آخر وتدفقات المعلومات من دون الحاجة إلى وجود وسيط موثوق به،

وتمثل النقود الرقمية المشفرة أولى تطبيقات تقنية البلوكشين التي توفر أموال رقمية أو إفتراضية لاتحتاج إلى البنوك المركزية وتسهل عمليات الدفع والتحويل من دون الحاجة إلى المؤسسات المالية.

الفصل الثالث :

هيكل التجارة البينية العربية

تمهيد :

شغلت التجارة الدولية والتجارة البينية حيزا كبيرا في الفكر الاقتصادي، انطلاقا من أهميتها ودورها كمصدر للثروة ومحركا للنمو، سوف نتطرق على هيكل التجارة البينية العربية من خلال تحديد الصادرات والواردات مع دول الأخرى وكيفية تنمية هذه التجارة الرقمية العربية وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: هيكل التجارة البينية الجزائرية العربية.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في مجال رقمنة التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: متطلبات تنمية التجارة الرقمية الجزائرية العربية.

المبحث الأول: هيكل التجارة البينية الجزائرية العربية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى هيكل التجارة البينية الجزائرية العربية للصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لهم وجهود الجزائر في مجال الرقمنة.

المطلب الأول : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية مع الدول العربية

سنحاول من خلال الجدول رقم (15) أدناه دراسة تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر مع دول المنطقة خلال الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2015

الجدول رقم (15) : تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة للفترة 2009-2015الوحدة : مليار دولار أمريكي

الميزان التجاري البيني	الواردات البينية		الصادرات البينية		التجارة البينية		السنوات
	الرقم القايسي	القيمة	الرقم القايسي	القيمة	الرقم القايسي	القيمة	
0.17-	100.00	1.52	100.00	1.35	100.00	2.87	2009
0.27	103.94	1.58	137.03	1.85	119.51	3.43	2010
0.02-	158.55	2.41	177.03	2.39	167.25	4.8	2011
0.82	142.76	2.17	221.48	2.99	179.79	516	2012
0.29-	214.47	3.26	220.00	2.97	217.07	6.23	2013
0.57	181.58	2.76	155.13	2.87	212.19	6.09	2014
0.42	161.18	2.45	246.67	30.33	185.36	5.32	2015
0.23		2.31		2.54		4.84	المتوسط

المصدر: ( جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

المتوسط : حسابات شخصية إعتمادا على معطيات الجدول نفسه.

### الفرع الأول : تطور الصادرات البينية الجزائرية الى دول المنطقة:

بلغ متوسط قيمة صادرات الجزائر الى دول المنطقة نحو 2.54 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2009 (سنة الإنضمام ) بحوالي 1.35 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 3.33 مليار دولار برقم نسبي 246.67 % أي أن صادرات الجزائر إلى دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة. وقد سجلت صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى دول المنطقة 83 مليون دولار أي ما نسبته 7 % من الصادرات الإجمالية للجزائر، والتي تمثلت أساسا في منتوج السكر والذي قدرت نسبته بـ 40 %، وفيما يلي المنتوجات المصدرة والمستفيدة من المزايا الجمركية فقد سجلت ما قيمته 81.3 مليون دولار (l'impact, 2015, p 05).

### الفرع الثاني : تطور الواردات البينية الجزائرية إلى دول المنطقة:

بلغ متوسط قيمة واردات الجزائر من دول المنطقة نحو 2.31 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2009 بحوالي 1.52 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 3.26 مليار دولار برقم نسبي 214.4 % أي أن واردات الجزائر من دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة. وقد شكلت الواردات من دول المنطقة والمستفيدة من التحرير الجمركي ما نسبته 76.6 % من إجمالي الواردات من المنطقة، أما الواردات من دول المنطقة والمستثناة من المزايا الجمركية شكلت ما نسبته 23.4 % من إجمالي الواردات من المنطقة وهذا خلال السداسي الأول من سنة 2015 ، ومن بين المنتوجات التي تضمنتها هذه الأخيرة هي : الأدوية، الأنابيب، الخراطيم، الحبوب الجافة، عصير الفواكه (l'impact, 2021 ; p12).

### الفرع الثالث : تطور الميزان التجاري البيني الجزائري ودول المنطقة:

من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ تذبذب في حصيلة الميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة خلال فترة الدراسة، حيث سجل الميزان التجاري عجزا في السنوات 2009-2011-2012 بقيمة - 0.29 ، -0.02 ، 0.17 على التوالي، في حين حقق فائضا في السنوات حيث سجل أدنى فائض بقيمة 27 مليون دولار في سنة 2010 وأقصى فائض بقيمة 82 مليون دولار في سنة 2012 وقد بلغ متوسط قيمته 0.23 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2015 عرفت إنخفاض على مستوى التجارة الخارجية الكلية للجزائر، وكذلك على مستوى التجارة مع دول المنطقة، حيث إنخفضت صادرات المحروقات وكذلك الصادرات خارج المحروقات في حين بقيت الواردات من المنطقة بته . كما أن رغم إنضمام الجزائر إلى المنطقة لم يتضاعف حجم التبادل التجاري البيني بالشكل المأمول فقد تضاعف مرتين في أحسن أحواله خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية مع الدول العربية  
 بغية التعرف على أثر المنطقة والتوزيع الجغرافي للصادرات وفتح أسواق جديدة للجزائر سنحاول من خلال الجدول رقم  
 5 التعرف على أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة وهذا خلال فترة الدراسة من سنة 2009 إلى سنة 2015

الجدول رقم (16) : أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة (2009-  
 2015) الوحدة: مليون دولار

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات	
955.74	1037.2	1653.3	1189.3	991.5	702.5	624.1	492.3	القيمة	تونس
36.86	36.06	49.53	39.97	33.18	29.31	33.66	36.34	%	
859.87	967.4	1238.7	1027.1	968.7	851.4	585.9	379.9	القيمة	المغرب
33.23	33.36	37.11	34.52	32.42	35.53	31.60	28.04	%	
477.14	416.8	170.3	503.8	825.7	678.0	346.1	399.9	القيمة	مصر
20.08	14.49	5.10	16.93	27.63	28.29	18.67	29.48	%	
31.01	7.4	44.5	41.1	6.7	11.0	73.1	33.3	القيمة	الإمارات
1.43	0.26	1.33	1.38	0.22	0.46	3.94	2.64	%	
34.77	28.8	35.0	35.2	28.2	40.3	71.7	4.2	القيمة	سوريا
1.43	1	1.05	1.18	0.94	1.68	3.87	0.31	%	
36.33	64.7	55.0	53.7	36.0	12.6	28.5	3.8	القيمة	لبنان
1.17	2.25	1.65	1.8	1.21	0.53	1.54	0.28	%	

المصدر: (جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة)

المتوسط : حسابات شخصية اعتمادا على معطيات الجدول نفسه.

من خلال الجدول رقم 16 يتبين أن أهم 6 شركاء تجاريين للصادرات الجزائرية من دول المنطقة هم : تونس المغرب، الإمارات، سوريا، لبنان على التوالي.

أولا : تونس:

تعد تونس أول زبون للجزائر حيث بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إلى تونس خلال الفترة 2009-2015 ما

قيمته 955.74 مليون دولار وهو يمثل 36.86% من قيمة الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة خلال نفس الفترة، وقد سجلت في سنة 2009 أدنى قيمة لها بـ 492.3 مليون دولار وأقصى قيمة في سنة 2014 بـ 1653.3 مليون دولار، وقد تمثلت هذه الصادرات أساسا في السكر الأبيض، الزجاج المسطح والمياه المعدنية والغازية.

#### ثانيا : المغرب :

احتل المغرب المركز الثاني بعد تونس وقد بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إليه ما قيمته 859.87 مليون دولار وهو ما يمثل 33.32% من قيمة صادرات الجزائر الكلية إلى دول المنطقة خلال فترة الدراسة، في حين سجلت سنة 2009 أدنى قيمة لها بـ 379.9 مليون دولار وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بـ 1238.7 مليون دولار، وتمثلت هذه الصادرات أساسا في الزجاج المسطح وزجاج الأمان، الألمونيك، التمر .

#### ثالثا : مصر :

تأتي مصر في المرتبة الثالثة كأهم زبون للجزائر فقد بلغ متوسط صادرات الجزائر إليها ما قيمته 477.14 مليون دولار بنسبة 20.08% من إجمالي صادرات الجزائر إلى دول المنطقة خلال فترة الدراسة، في حين تم تسجيل أدنى قيمة لها سنة 2010 بـ 346.1 مليون دولار وأقصى قيمة سنة 2012 بـ 825.7 مليون دولار، تمثلت أساسا في الطاقة ( غاز البروبان، غاز طبيعي مسال) .

#### رابعا : الإمارات وسوريا ولبنان :

تأتي كل من الإمارات، سوريا ولبنان بنسب متقاربة حيث شكلت الصادرات إلى كل من الإمارات وسوريا نفس النسبة بحوالي 1.43% من إجمالي صادرات الجزائر إلى المنطقة و 1.17% بالنسبة للبنان خلال فترة الدراسة. من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تصدر إلى 3 دول بشكل رئيسي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أصل 19 دولة عضو في المنطقة، وهي تونس، المغرب ومصر نظرا للقرب الجغرافي الذي ينعكس إيجابيا على كلفة النقل وسهولة التسويق في حين تبقى صادرات الجزائر إلى بعض دول المنطقة معدومة أو شبه معدومة ( قطر، البحرين، اليمن ...). (رغم إمتلاك الجزائر ميزة نسبية في العديد من المنتجات، وهذا يدل على أن غزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ليس كافيا لتنمية التبادل التجاري البيني، فالتشابه في الهياكل الإنتاجية للجزائر مع بعض دول المنطقة من جهة، ومحدودية القدرة التنافسية للجزائر مقارنة ببعض دول المنطقة ( قطر، الإمارات، البحرين ... ) تقرير التنافسية العالمي (2016-2017) وكانت الجزائر إحتلت المرتبة 87 من أصل 138 دولة حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2017 من جهة أخرى ينعكس سلبا على تنمية الصادرات الجزائرية إتجاه دول المنطقة.

الفرع الثاني : الواردات:

الجدول رقم (17) : أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة لنسبة للواردات الجزائرية للفترة (2009-2015)

الوحدة : مليون دولار

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		السنوات
468.62	552.8	618.8	461.9	361.8	443.5	306.0	536.0	القيمة	مصر
20.43	22.5	16.89	14.16	16.67	18.36	19.30	35.12	%	
462.71	687.6	653.6	577.0	441.4	443.9	278.7	156.8	القيمة	السعودية
18.59	28.02	17.84	17.69	20.34	18.37	17.58	10.28	%	
393.01	291.20	497.2	20.34	391.8	428.8	354.1	324.4	القيمة	تونس
17.00	11.87	13.57	14.21	18.05	17.75	22.34	21.26	%	
412.3	295.3	912.5	805.63	245.0	343.1	198.1	86.5	القيمة	الإمارات
15.04	12.04	24.91	24.69	11.29	14.20	12.49	5.67	%	
202.64	223.0	241.5	206.1	266.9	240.2	126.0	114.8	القيمة	المغرب
8.53	9.09	6.59	6.32	12.30	9.94	7.95	7.52	%	
142.01	92.6	142.7	165.1	147.4	150.5	129.5	116.5	القيمة	الأردن
5.94	3.78	3.90	5.06	6.79	6.25	8.17	7.63	%	

المصدر: (جامعة الدول العربية , صندوق النقد العربي التقرير الإقتصادي العربي الموحد , أعداد مختلفة.)

المتوسط : حسابات شخصية إعتقادا على معطيات الجدول نفسه

بغية التعرف على أثر المنطقة والتوزيع الجغرافي للواردات وفتح أسواق جديدة للجزائر سنحاول من خلال الجدول رقم (17)

التعرف على أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة وهذا خلال فترة الدراسة من سنة 2009 إلى سنة 2015 . نلاحظ من

خلال هذا الجدول أن أهم 6 ممولين للجزائر من دول المنطقة خلال الفترة 2009-2015 هم على التوالي: مصر،

السعودية، تونس، الإمارات، المغرب والأردن.

أولا : مصر:

بلغ متوسط واردات الجزائر من مصر خلال فترة الدراسة ما قيمته 468.62 مليون دولار أي ما نسبته 20.43 % من

إجمالي الواردات الجزائرية إلى دول المنطقة، وقد سجلت أعلى نسبة من الواردات من مصر بـ 35.12% سنة 2009 وأدنى نسبة سجلت سنة 2014 بـ 16.89% وتمثل هذه الواردات أساسا في الخضر الجافة، عصير الفواكه، ألياف النحاس والكتب

#### ثانيا : السعودية:

تحتل السعودية المركز الثاني من حيث نفاذ منتجاتها إلى الجزائر بعد مصر، حيث عرفت الواردات السعودية زيادة مستمرة ابتداء من سنة الانضمام فقد بلغ متوسط واردات الجزائر ما قيمته 462.71 مليون دولار مشكلا نسبة 18.59% من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال فترة الدراسة 2009-2015، وقد سجلت أعلى نسبة من الواردات من السعودية بنسبة 28.02% سنة 2015، وأدنى نسبة سجلت سنة 2016 10.28% وتمثل هذه الواردات أساسا في المواد البلاستيكية، الخضر والأدوية.

#### ثالثا: تونس:

تأتي تونس في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من تونس خلال فترة الدراسة ما قيمته 393.01 مليون دولار أي ما نسبته 17% من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة، وقد سجلت أعلى نسبة من الواردات من تونس بـ 22.34 سنة 2010 وأدنى نسبة سجلت في سنة 2014 بـ 11.87%، وتمثلت هذه الواردات أساسا في الإسمنت وأجزاء البناء.

#### رابعا: الإمارات:

بلغ متوسط واردات الجزائر من الإمارات خلال فترة الدراسة ما قيمته 412.3 مليون دولار أي ما نسبته 15.4 من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة، وقد سجلت أعلى نسبة من الواردات من الإمارات بـ 24.91% سنة 2014، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2009. 5.67%، واشتملت هذه الواردات أساسا في المواد البلاستيكية والأدوية وألياف الألمنيوم.

#### خامسا: المغرب والأردن:

يأتي كل من المغرب والأردن في المركزين الخامس والسادس على التوالي حيث سجل المغرب نسبة 8.53% من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال فترة الدراسة ولم تتعدى في أحسن أحوالها 12.30% وذلك سنة 2012 في حين بلغت نسبة واردات الجزائر من الأردن 5.94% خلال فترة الدراسة. أما الواردات منقي دول المنطقة لم تتعدى في المتوسط 14.47 خلال الفترة 2009-2015

ومنه نستنتج أن أهم الأسواق العربية للواردات الجزائرية في إطار المنطقة تمثلت في 4 دول بشكل رئيسي وهي : مصر، السعودية، تونس والإمارات، في حين توجد دول أعضاء أخرى لمنطقة لا تستورد الجزائر منها أو وارداتها منها قليلة جدا مثل العراق، اليمن، موريتانيا ( خلال نفس الفترة وهنا ننوه إلى أن القائمة السلبية التي تتبناها الجزائر والتي تحتوي على قائمة المنتوجات المستثناة من المزايا الجمركية في المنطقة ) أكثر من 1000 منتوج ( لعب دورا أساسيا في إنحصار مموني الجزائر

من دول المنطقة في 4 دول بشكل رئيسي، وعدم إمتلاك العديد من المنتجات الجزائرية القدرة التنافسية في مواجهة المماثلة من بعض دول المنطقة.

### المبحث الثاني : جهود الجزائر في مجال رقمنة التجارة الخارجية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث في المطلب الأول نتعرف كفية تعميم الرقمنة على جميع القطاعات التجارية التي تساعد على خلق إقتصاد قوي وفي المطلب الثاني نتعرف على النظام الإلكتروني في الجمارك وفي المطلب الثالث ندرس تسهيلات الجمارك الرقمية ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي.

#### المطلب الاول :رقمنة القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية

يستلزم على الجزائر حاليا تعميم الرقمنة على جميع القطاعات خاصة التجارية منها باعتبارها عامل أساسي للخروج من دائرة الإحصائيات التقريبية، التي تساعد على شفافية المعاملات الاقتصادية وتفعيلها وخلق إقتصاد قوي خاصة بتجاوز العراقيل أمام التطور الاقتصادي وهدر للجهود والموارد.

**-رقمنة الجمارك الجزائرية:**سعت الجزائر لتحويل النشاطات الجمركية بداية من سنة 2018 إلى نظام معلوماتي جديد يرسم أولى مراحل الرقمنة، والتي تساهم في دعم فعالية الجهاز الجمركي لخدمة مصلحة التجارة الخارجية خاصة والاقتصاد الوطني عامة ، يربط المفتشية الإقليمية الرئيسية للمحروقات على مستوى أكبر منطقة صناعية بقاعدة البيانات لإدارة الجمارك ومالها دور في مكافحة الجرائم العابرة للحدود والمصاحبة الفعالة للمتعاملين الاقتصاديين، والتي سيتم تصميمها على مستوى كافة الموانئ ربطا مع المصالح التجارية والفلاحية والأمنية، بهدف تسهيل عمليات التصاريح الجمركية ومنح مزيد من الدقة على معطيات القيمة والحجم لمختلف المنتجات التجارية منها المحروقات إضافة لتسهيل نقل السلع ونقص التكاليف اللوجستية مما يدعم التجارة الخارجية الجزائرية وشجعت الجمارك الجزائرية على تعزيز الروابط وتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بمجال تحليل المعطيات وتسيير المخاطر وفقا للتوجيهات الواردة بالمخطط الاستراتيجي للجمارك 2016 - 2021 والاندماج الكلي في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقليص الفجوة الرقمية تحت شعار "تحليل المعطيات في خدمة التسيير الفعال للحدود)".

كما حث مدير الجمارك عن المشروع الواعد مع كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج بالعالم خاصة وأنها مرت بنفس عقبات الجمارك الجزائرية الحالية، ولإنجاح المشروع ارتأت المديرية العامة للجمارك إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم وتطوير

الرقمنة وإمضاء بروتوكول اتفاقية مع البريد السريع لمراقبة و تأطير النظام المعلوماتي وتسيير الواجهة الالكترونية المتعلقة بالتبادل والمراقبة الفورية للبيانات من قبل دوائر الجمارك إضافة إلى توفير الخدمات وتسهيل الإجراءات الجمركية عبر نظام "الشباك الموحد" ومواجهة البيروقراطية الإدارية بالمراقبة الحديثة.

واتجهت الجزائر نحو دعم التصدير خاصة خارج المحروقات وزيادة المعاملات التجارية الدولية بتقليص آجال العبور على مستوى الموانئ من 21 يوم إلى 5 أيام بهدف تخفيض تكاليف العبور وتسهيل المعالجة التي تبدأ قبل وصول الحاويات والتحكم بشكل أفضل في التدفقات.

حيث يتم دراسة حلول جديدة لتسريع خدمة الموانئ وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين داخل الوطن أو خارجه لرفع حجم العمليات التجارية مع الجزائر، من خلال التسليم المباشر للحاويات التي تصل لمتصل الميناء إلى صاحبها الذي يستلمها على مستوى الأرضية اللوجستية خارج الموانئ بشبكات السكك الحديدية، وبعد استلام السلع ترجع الحاويات على مستوى الأرضية وتعاد إلى الميناء مما يسمح بتقليص فواتير التأخير للاستثمار إضافة إلى المحافظة على سلامة السلع بإنشاء سكك كهربائية للحاويات المبردة كرواق خصيصا للسلع الغذائية سريعة التلف .

يعكس التأخر في تنفيذ استراتيجية واضحة المعالم لتطوير القطاع، حجم العراقيل المتراكمة والتي زادت الأزمة الاقتصادية 2014 حيث أن توسيع الموانئ وتطوير خدماتها اللوجستية أصبح عقدة مستعصية بسبب غياب الإرادة السياسية وثقة المستثمرين المعدومة مما خلف تكبد خسائر سنوية لعدم تطبيق المعايير الدولية والالتحاق بالتطور المطلوب مما زاد صعوبة المنافسة خاصة وأنه بالإمكان جعل الموانئ الجزائرية شريان الحياة الاقتصادية للخروج من الأزمات المالية نسبة لموقعها الاستراتيجي.

إن عصرنة النظام الضريبي ورقمته يعتبر كجزء من إصلاحات هذا القطاع، والذي يسمح بالإحصاء الدقيق لمختلف الموارد والمنتجات ويساهم في القضاء على التلاعبات والاختلالات على مستوى الموانئ، غير أن الأمر يتطلب شروطا كتوفير الأنظمة والأجهزة والتدفق العالي للإنترنت من منافع كوضع شفرات " شرائح " بالحاويات ومكاتب الجمارك لتسيير التتبع والإحصاء، وهو الإجراء الواجب تطويره وفق الكفاءات الوطنية لمراقبة مختلف السلع الداخلة والخارجة من الموانئ لتكون إحصائيات دقيقة من الناحية الضريبية، وإجبار كافة المؤسسات العمومية منها والخاصة بدفع الضرائب المترتبة عنها، مما يحقق التحصيل الضريبي المتوازن الذي تفتقره الجزائر اليوم.

ولا تزال الجزائر بعيدة عن تطبيق مشروع عصرنة الجمارك الذي لا يزال على الورق، خاصة في غياب الإرادة السياسية ونقص القوانين الجمركية إضافة إلى غياب التشدد نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية ووسائل الانتقال لتأهيل الكوادر البشرية، مما تسبب في بطء خدماتها ومالها أثر على زيادة التكاليف اللوجستية وتلف البضاعة وعزوف المتعاملين الاقتصاديين ونقص المعاملات التجارية الدولية خاصة في ظل رقمنة كافة الدول لقطاعاته. (حليس عبد القادر 2016-2017ص330)

المطلب الثاني: النظام الالكتروني للجمارك

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق رؤيا ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعيم عملية جمركة البائع انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة سلع الاستيراد والتصدير؛ العبور؛ وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط (عيسى بوراوي، 2017، ص 711)

الفرع الثاني: مرحلة التحول إلى E – DOUANE

قامت الجمارك الجزائرية في الشروع في تبني نظام معلوماتي جديد تم تكييفه وفقا لأحداث التطورات التكنولوجية، والذي يرقى إلى المعايير الدولية فهو يساهم في تعزيز التبادلات الجزائرية الإقتصادية مع الدول الأجنبية لتشجيع الإستثمار الأجنبي ما سيسمح بترجمة النموذج الجديد لنشاط الجمارك لضمان شفافية أكثر لنشاطها كما يعمل هذا النظام على تسهيل نقل السلع وتقليص آجال الجمركة التي من شأنها تخفيض التكاليف اللوجستية ( نصيرة غزالي، 2021، ص 201).

فهذا المشروع الواعد هو ثمرة التعاون بين إدارة الجمارك الجزائرية ونظيرتها كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج عبر العالم، خاصة وأنها عانت خلال عدة سنوات ماضية من نفس المشاكل التي تعاني منها الجمارك الجزائرية حاليا، وبما ان الجزائر تشترط في كل مشروع تعاون، نقل تكنولوجيا والتكوين والصيانة ، فقد كانت كوريا الجنوبية الشريك الأنسب التي وافقت على هذا الشرط ومنحت الجمارك الجزائرية الشيفرات المصدرية لهذا النظام.

المطلب الثالث : تسهيلات الجمارك الرقمية ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي

دخل هذا النظام المعلوماتي الجديد للجمارك حيز الخدمة لسنة 2021 بين الجمارك الجزائرية وكوريا الجنوبية قصد تقليص آجال الجمركة وتعزيز مكافحة الغش، وقد مر تنفيذ هذا المشروع بمرحلتين، حيث يتضمن 15 وحدة معلوماتية يتم تطبيقها على مدار 36 شهرا على دفعتين: مدة وحدات الدفعة الأولى 18 شهرا و12 شهرا لوحدة الدفعة الثانية. (نصيرة غزالي، 2021، ص 201)

الفرع الاول: وحدات الدفعة الأولى (18 شهرا)

جاءت وحدات الدفعة الأولى بمجموعة من الخدمات الإلكترونية والتي سنوضحها كالآتي:

أولا: الخدمات الجمركية الإلكترونية الموجهة للمتعاملين الإقتصاديين: جاء مشروع رقمنة إدارة الجمارك بتحسين أداء الخدمة الجمركية من خلال تقديم خدمات جمركية إلكترونية على مستوى مصالحها سنرى منها مايلي:

أ- التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية

التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقاوضات الجمارك، مما يوفر مراقبة فورية للإيرادات الجمركية، عن طريق الإلكتروني للضرائب الجمركية، والتي نعني به إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقات

الإئتمان، بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، تحويل المبالغ بشكل إلكتروني أو الدفع عبر شبكة الأنترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الإستيراد أو التصدير. (فراح فريال، 2021، ص 193).

ساعد السداد الإلكتروني للضرائب الحكومية المتعاملين الإقتصاديين (المستثمر الأجنبي) على كسب الوقت في إنجاز الإجراءات الجمركية، وتفادي مخاطر السرقة والضياع التي قد تنجم على إستعمال وسائل الأداء التقليدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحد من الفساد بالحفاظ على إيرادات الدولة وتسيير خروج البضاعة من الميناء لتفادي الإكتظاظ وتكليف عمليات الإستيراد والتصدير وحماية السلع. (فراح فريال، ص 193).

#### ب)-الجمركة الإلكترونية:

توفير إدارة إلكترونية كاملة للتصريح الجمركي بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبائع عند الاستيراد والتصدير بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية.

#### ج)-البوابة الإلكترونية

يوجد بوابتان داخلية وخارجية:

- البوابة الداخلية مخصصة لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك (سيكون لكل جمركي حساب إلكتروني).

-البوابة الخارجية فهي مخصصة للمتدخلين غيرالجمركيين،تسمح للمتعاملين الاقتصاديين،المصرحين ووكلاء العبوربالوصول إلى المعلومات التي تهمهم (حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فتح الحاويات، نتيجة تصفية التصريح....).

يتبين من خلال ماتم ذكره أعلاه أن استعمال إدارة الجمارك للتقنيات المعلوماتية المتطورة لها دورا أساسيا في تبسيط الاجراءات الجمركية، بحيث تمكن الفاعل الاقتصادي من إنجاز أغلب الإجراءات من مقره عن بعد والحصول على الوثائق والشهادات الضرورية دون عناء التنقل وكثرة الشكليات.

#### ثانيا: تسييرالعمل الجمركي تماشيا مع مشروع الرقمنة

لقدسمح مشروع رقمنة إدارة الجمارك بتحسين وتسهيل أداء العمل الجمركي وذلك من خلال:

#### أ)- تسييرعمليات الشحن:

مراقبة كاملة لعمليات الشحن مع المعرفة الآنية لموقع البضائع (الحاويات) على مستوى الموانئ،المطارات،والمراكزالحدودية.

#### ب)- معالجة حركة المسافرين:

تسمى هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة.

#### ج)- نظام الإنذار المبكر والتحكم:

هذه الوحدة أعدت لمراقبة حالة عمل النظام المعلوماتي الجديد، والتي تسمح بالمراقبة لأداء الخدمات (ملفات الجمركية) وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الإتصالات وكذا تأمين النظام من الهجمات الإلكترونية.

(د)-التسيير المتكامل للمخاطر:

يسمح بانتقائية عمليات الرقابة الجمركية على مستوى الحدود ( الموانئ، المطارات، الحدود البرية) للبضائع والمسافرين، مما يسمح بتقليص آجال الجمركة وتحسين فعالية الرقابة .

(هـ)-مستودع البيانات:

جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية، سيكون النظام الجديد مترابطا مع أنظمة المعلومات للإدارات ومؤسسات الدولة الأخرى، حيث سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها ومراجعتها باستخدام الأساليب العلمية، الرياضية والإحصائية لمكافحة الغش بشكل فعال (فريال فرجن ، ص 193 ).

بالإضافة إلى الخدمات الجمركية الإلكترونية التي يتيحها مشروع رقمنة إدارة الجمارك للمتعاملين الإقتصاديين، فهو يساعد على تسيير عمليات الشحن والبضائع وحركة المسافرين في الموانئ والمطارات والمراكز البرية والمراقبة الآتية لذلك كما يوفر الأمن للنظام المعلوماتي في حد ذاته من أي قرصنة.

الفرع الثاني: وحدات الدفعة الثانية (12 شهرا)

لقد أضاف مشروع الرقمنة إدارة الجمارك من خلال وحدات الدفعة الثانية خدمات إلكترونية جديدة تسمح بتسهيل العمل الجمركي من الناحية الإدارية ومن الناحية الرقابية، والتي سوف نبينها على النحو الآتي:

أولاً: تسهيل العمل الجمركي من الناحية الإدارية تماشياً وبرنامج الرقمنة

قدم برنامج رقمنة إدارة الجمارك بعض التسهيلات الإدارية على مستوى إدارتها والتي تتمثل فيما يلي :

أ- الشباك الوحيد

يسمح الشباك الموحد بالتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات مع مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية ( رقمنة إدارة التراخيص والموافقات الصادرة عن مختلف الهيئات والدوائر الوزارية)، بالإضافة إلى انه بدعم عملية إعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية وتحسين نوعية أداء مصالح الجمارك في مجال مكافحة الغش والتهرب والجريمة الإقتصادية بكل أبعادها(فريال فرجن ، ص 193 ).

أي أن المنتظر من هذا الشباك هو تعزيز وتحسين مناخ الأعمال الإستثمارية ومن خلال رقمنة مختلف الوثائق الواجب تقديمها خلال عملية الجمركة.

### ب- تسيير الموارد البشرية

التسيير المتكامل للموارد البشرية (المسار المهني، التكوين، الرواتب... الخ)

### ج- التحقيقات والمنازعات الجمركية

حيث يتم تسريع التحقيقات الجمركية عبر النظام المعلوماتي باستخدام البيانات الإلكترونية وتحليلها، وإعداد التقارير، وكذا المتابعة الإلكترونية لملفات التقاضي في كل المراحل، وتتم هذه المعالجة والمتابعة باللغتين العربية أو الفرنسية.

### ثانيا: التحقيقات والمنازعات الجمركية

حيث يتم تسريع التحقيقات الجمركية عبر النظام المعلوماتي باستخدام البيانات الإلكترونية وتحليلها، وإعداد التقارير، وكذا المتابعة الإلكترونية لملفات التقاضي في كل المراحل وتتم هذه المعالجة والمتابعة باللغتين العربية أو الفرنسية.

### أ- المراقبة:

المراقبة الآتية لحركة السفن والطائرات في الموانئ والمطارات ومتابعة الحسابات المفتوحة للحلويات على مستوى الموانئ.

### ب- الرقابة اللاحقة

يسمح النظام الجديد بإجراء فحوصات مابعد الخليص على جميع التصريحات الجمركية (مراقبة دقيقة لعناصر فرض الضريبة).

### ج- إدارة الخدمات تكنولوجيا المعلومات

وهي وحدة مخصصة للإدارة التقنية للنظام الجديد (إنشاء الحسابات، مراقبة الولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الأجهزة، الشبكات، البيانات... الخ) (<http://elmihwar.dz/ar/241607>).

من الملاحظ ان مشروع الرقمنة إدارة الجمارك على غرار تحسين أداء الخدمة الجمركية المقدمة للمتعاملين الإقتصاديين معها بتبسيط وتسهيل وتسريع هذه الخدمات فقد ساهم كذلك على تحسين التسيير والتنظيم الإداري والرقابي لهذه الإدارة.

### المبحث الثالث: متطلبات تنمية التجارة الرقمنية الجزائرية العربية

يقوم إتحاد المصارف العربية من خلال وحدة التحول الرقمي بالعمل على مبادرة تطوير عملة رقمية وطنية

نموذجية، ويمكن لكافة الدول العربية المشاركة فيها والإستفادة منها، وهذا ماسوف نتعرف عليه في المطلب الأول، كما ندرس في المطلب الثاني كيف يتم تنمية المنصات التجارية الالكترونية وفي الأخير ندرس في المطلب الثالث الرقمنة في قطاع النقل والشحن البحري في التجارة الخارجية التي تقضي على الأعمال الورقية مما يعزز الحاجة إلى تطبيق التشغيل بنظام الوثائق الإلكترونية ويتطلب ذلك المزيد من الاستثمارات في التحول .

### المطلب الأول: إستخدام عملة رقمية موحدة

كغيرها من البنوك المركزية الدولية، إتجهت السلطات الاشرافية في العديد من الدول العربية إلى حظر إستخدام الأصول المشرفة الصادرة عن الأفراد وقامت في هذا السياق بإصدار العديد من التعليمات الرقابية التي تحذر من خطر التعامل لهذه الاصول بل من البنوك المركزية العربية في كل من الأردن، والبحرين، والجزائر والسعودية، العراق، عمان، ولبنان، مصر، والمغرب حول:

- 1- حظر استخدام الأصول المشرفة من قبل البنوك والأفراد.
  - 2- معاينة التجار الذين يقومون بالتعامل بالأصول المشرفة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال في بعض البلدان.
  - 3- التحذير من كون تعاملات الأصول المشرفة تنطوي على مخاطرة عالية لتقلب الأسعار.
  - 4- عدم قبول الأصول المشرفة كعملة تتمتع بقوة إبراء قانون.
  - 5- عدم قبول الأصول المشرفة لأغراض المعاملات التجارية الرسمية.
  - 6- التحذير من مخاطر إمكانية استخدام الأصول المشرفة في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في المقابل.
- اهتمت بعض الدول العربية بدراسة مدى جدوى إطلاق في هذا الإطار في عملات رقمية صادرة عن بنوكها المركزية. ،في هذا الإطار يعتبر مشروع " عابر " للتعاون ما بين كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدراسة إصدار عملة رقمية مشبكة من هذا في أبرز المشروعات الإقليمية في هذا الصدد مشروع عابر على دراسة مدى إمكانية استخدام تقنية سلسلة الكتل لإطلاق عملة رقمية موحدة بين البلدين واستخدامها بين البنوك المشاركة في المشروع داخل وخارج الحدود.

يهدف المشروع إلى:

- 1- دراسة العملات الرقمية وكيفية إصدارها وتداولها.
  - 2- دراسة وفهم عمليات المطابقة والتسويات بين البنوك باستخدام تقنية سلسلة الكتل.
  - 3- فهم التقنيات المستخدمة والتأثيرات الفنية والتشغيلية على البنية التحتية الحالية.
  - 4- تحديد تأثير إصدار عملة مركزية رقمية على السياسات النقدية.
- ينفذ هذا المشروع على ثلاث مراحل تتمثل المرحلة الأولى في إستخدام العملة الرقمية من خلال سلسلة الكتل لتسوية المدفوعات ما بين البنكين المركزيين في السعودية والإمارات، يلي ذلك إستخدامها لتسوية المعاملات ما بين كل بنك مركزي والبنوك الوطنية في دولته في المرحلة الثانية، ثم يعقب ذلك في المرحلة الثالثة إستخدام العملة الرقمية في تسوية المدفوعات البنينة ما بين البنوك في كلتا الدولتين. (عامر، 2009، ص 200)

من جانب آخر، وفي إطار جهود البنك المركزي للإستفادة من الرقمنة المالية، أنشأ مصرف لبنان لجنة مسؤولة عن إصدار التعميمات اللازمة لتطوير وتنظيم قطاع التقنيات المالية، إستنادا إلى قانون المال والإئتمان والقانون المرتقب المتعلق بالمعاملات الرقمية، بالتوازي مع ذلك أحرز المصرف تقدما كبيرا في مشروع إصدار عملة رقمية جديدة حيث يقوم الآن بوضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني لهذه العملة قبل إطلاقها (AMF and BIS, (2020).

كذلك تم في تونس في إطار التفكير المتعلق برقمنة الاقتصاد ووسائل الدفع، قيام البنك المركزي التونسي بالتعاون مع الجهات المعنية بدراسة كافة البدائل المتاحة ومن ضمنها إصدار عملة رقمية مركزية، ومع ذلك، فإن هذا الخيار لا يزال بعد في طور الدراسة، حيث تركز تونس حاليا على رقمنة المالية في بعدها الخاص بالعملة المشفرة وتعكف حاليا على دراسة الفرص والمخاطر المرتبطة بالتقنيات الحديثة لاسيما في مجال السلامة الالكترونية والإستقرار المالي.

وتدرس الحكومة الجزائرية منذ فترة، إدراج عملة رقمية للبنك المركزي والإفتتاح على البنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع وكذلك عمليات الدفع بالعملة الالكترونية .

وكشف رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمن عن الإتجاه نحو إعتقاد على عملة رقمية وطنية تحت مسمى " الدينار الرقمي الجزائري "، وهي الخطوة التي أثارت نقاشات على مختلف المستويات بما فيها الشعبي.

وفي نفس السياق يقوم إتحاد المصارف العربية من خلال وحدة التحول الرقمي UABdigital بالعمل على مبادرة تطوير عملة رقمية وطنية نموذجية، ويمكن لكافة الدول العربية المشاركة فيها والإستفادة منها.

### المطلب الثاني: تنمية المنصات التجارية الالكترونية

#### 1- منصة زد:

منصة زد من المنصات السعودية التي تم إنشاؤها منذ عام 2017 ولكن زادت شهرتها ونموها في مجال التجارة الإلكترونية في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من ان هذه المنصة تقوم بإستهداف سوق واحد فقط وهو السوق السعودي إلا انها كانت السبيل لإنشاء أكثر من أربعة آلاف متجر سعودي فعال. كما أنها لديها عدد من الخدمات والمميزات التي تقدمها والتي تشمل :

-تعتبر من الخيارات الجيدة للسعوديين والسوق السعودي عامة، ولكنها خيار غير مناسب لغير السعوديين.

-تمكنك من متابعة جميع التقارير الخاصة بمتجرك الإلكتروني مثل عمليات البيع والشراء وغيرها .

-تستطيع الحصول على الفواتير التلقائية بواسطتها.

-لديها عدد من الخيارات الدفع والشحن التي لا بأس بها.

-تمكن من عمل جدولة رسائل SMS والتي تصل للمشتري بعد كل مرحلة من مراحل البيع.

### 2- منصة ويلت:

من المنصات العربية المصرية الرائعة التي توفر خدمات التجارة الإلكترونية المختلفة والتي تم إطلاقها مؤخرا بعد ان كانت من أفضل منصات بناء المواقع.

ومن أهم مميزات والخدمات التي تقدمها منصة ويلت :

- يمكنك بناء المتاجر الإلكترونية بسرعة كبيرة و ذات جودة عالية.
- تقديم خدمة دعم متوفرة على مدار الساعة من خلال التواصل من خدمة العملاء لديهم.
- كما أنها لديها لوحة تحكم سهلة الاستخدام يمكنك من الربط مع الشركات الشحن المختلفة لإتمام عمليات الدفع في وقت قياسي بالإضافة إلى انه يمكنك تجربة منصة ويلت لمدة 14 يوما مجانا.

### 3- منصة متاجر:

من المنصات التجارة الإلكترونية التي تم إنشاؤها حديثا ولكنها أثبتت جدارتها في وقت قصير و إحتلت مكانا متميزا بين المنصات الأخرى .

وهي منصة سعودية تتيح خدماتها لجميع الدول العربية، أي يمكنك بواسطة منصة متاجر إنشاء متجرك الإلكتروني من أي دولة عربية .

ومن الخدمات والمميزات التي تقدمها منصة متاجر السعودية :

أ- تتميز المنصة بواجهة مميزة سريعة الاستخدام

ب- توفر إمكانية إدارة محتوى المنصة وعمل المتاجر الإلكترونية من خلال الهواتف الذكية.

ت- لا تحصل على عمولات من أجل المبيعات.

ث- لديه العديد من الشركاء الذين يسمحون لك الحصول على الكثير من خدمات التصميم والتسويق .

ج- متاحة في جميع الدول العربية.

### 4- منصة أكسباندكارت:

وتقدم هذه المنصة العديد من الخواص والمميزات الحصرية والتي تجعلها الرائدة بين منصات التجارة الإلكترونية الأخرى .

كما أنها من أقدم المنصات العربية المصرية التي تم إنشاؤها منذ أكثر 10 سنوات في مجال التجارة الإلكترونية.

وليس مصر فقط ولكن لها فروع أخرى في السعودية وأيضاً لديها بعض الفروع في الدول الأوروبية .  
ومن أهم الخواص والخدمات التي تقدمها منصة أكسباند كارت:

- أ-توفر إمكانية عمل متجر إلكتروني متعدد التجار .
- ب-تقديم خدمة " أطلق متجري " ومن خلاله تقوم بتكليف فريق محترف للقيام بكل إعدادات متجرك .
- ت-لديها سيرفرات سريعة التحميل والأمنة .
- ث-لا تأخذ عمولة على المبيعات .
- ج-تمكنك من إنشاء متجر إلكتروني متكامل مجاناً .
- ح-توفر خدمات وتطبيقات لتحسين محركات البحث.

### 5-منصة سلة :

تتواجد منصة السلة في أبو ظبي " دولة الإمارات " تحت إمرة الشركة القابضة سلة، وتتواجد أيضاً في السعودية كمافسة قوية لمنصة زد :

ومن خواص مميزات منصة سلة:

- أ-منصة سلة مجانية تماماً، وعلى الرغم من أن إمكانياتها محدودة جداً إلا أنها تعتبر كوسيلة جيدة لمن يريد البدء بشكل مجاني .
- ب-إمكانية توفير كوبونات الخصم المتقدمة.
- ت-تقدم أسعار تنافسية مقارنة بباقي المنصات العربية .
- ث-توفير إمكانية الشحن المجاني .
- ج-إمكانية إستعادة البيانات المحذوفة .
- ح-تقدم العديد من المنتجات والخدمات الغير المحدودة.
- خ-إمكانية التعديل على القوالب التي قمت بإختيارها.
- ز-توفير ميزة صفحة الدفع المحسنة، والتي تمكن المشتري من إجراء عمليات الشراء بسهولة بدون التنقلات العديدة بين الصفحات .

- ومميزات التعامل مع المنصات السالف ذكرها أنها تختصر عليك الوقت والمجهود، وإن تبدأ من حيث إنتهى الآخرون توفر لك متجر جاهز بكل المواصفات والإمكانيات التي تساعدك في بدأ متحرك الإلكتروني الآن .  
اما فيما يخص تنمية منصات عربية مشتركة نجد :

1- منصة التجارة الإلكترونية العربية محاصيل ، كأول منصة عربية رقمية في تصدير المحاصيل الزراعية، وتعد المنصة سوقا رقميا متكاملًا يجمع المزارعين والتجار والمستوردين والمصدرين، وسلال الإمداد التوريد العربية والعالمية .  
2- برنامج Huma wealth وقع الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي وإتحاد المصارف العربية، العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية، مذكرة تفاهم مع التحالف العالمي للخدمات اللوجستية الفعالة لإطلاق برنامج Huma wealth لتنشيط التجارة الحرة في المنطقة العربية والربط مع شبكة دولية واسعة من الشركاء الاقتصاديين، وهو بدوره سيدعم مرونة سلاسل التوريد، ويعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويوفر أطرا رقمية للتجارة بين الشركات B2B متوافقة مع متطلبات الاقتصاد الأخضر .

ويحسب المذكرة، فإن البرنامج سيتم تنفيذه من خلال منصة رقمية ستوفر أدوات وممكنات جديدة لسوق التجارة بين الشركات والتي سترفع من مستويات الفعالية والشفافية وتساعد الشركات في التقليل من المخاطر ممارسة الأعمال التجارية وتخفيض التكاليف التجارية، وفي هذا السياق قال رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي علي محمد الخوري إن البرنامج يمكن أن يساهم في توفير الكثير من الخدمات التي ستكون مجانية أو برسوم رمزية، مشيرا إلى أن تمكين ربط الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة بأسواق جديدة ستعزز من فرص نموها وإزدهارها، وموضحا أن المنصة ستوفر البيانات ومعلومات دقيقة وعالية الجودة وستجعل سلاسل التجارة الرقمية أكثر مرونة .

### المطلب الثالث: الدفع الإلكتروني

" ويشكل النظام المصرفي الإلكتروني في الجزائر الحلقة الأضعف في مجال التجارة الخارجية التي اصبحت ضرورة حتمية ومفروضة من قبل العالم، وبالرغم من وجود نصوص قانونية تسمح بذلك وأن أكثر من 30 مليون مستخدم للإنترنت إلا أن خدماتها ذات تنوع ضعيفة ، وللجزائر مصلحة اقتصادية في تطبيق التجارة الإلكترونية ونظام مصرفي إلكتروني باعتبارهما اساس تفعيل التجارة الخارجية "

وعلى الرغم من ذلك نشير إلى بعض الجهود في مجال تطوير عمليات الدفع الإلكتروني والتي من أهمها :

#### 1- بطاقات الدفع الإلكتروني بالجزائر

بدأت بعض البنوك الجزائرية الاهتمام بالأعمال الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة، بإضفاء الطابع الدولي على بطاقاته البنكية التي أصدرتها بترخيص من الشركات العالمية وذلك لتسهيل وتعزيز المعاملات التجارية الخارجية بتوحيد طرق الدفع الإلكترونية الدولية (كتاب سامية، لطرش ذهبية، الصفحات 279-280) وتتمثل في:

#### 1-1 البطاقة الدولية البنكية من البنك الوطني الجزائري VISA

بطاقة دولية إلكترونية يمكن استخدامها داخل وخارج الجزائر في التعاملات التجارية الإلكترونية الدولية باعتبارها وسيلة فورية لدفع ثمن السلع عبر الانترنت، إيداع الأموال بحساب المستخدم وسحب الأموال من أي مكان بالعالم واستقبال الخدمات الرقمية و لما لها أثر في تسريع وتكثيف عمليات التصدير اهمها: بطاقة VISA بطاقة Master card

### 1-2 بطاقة الدفع الإلكتروني من بنك التنمية المحلية CIB

تعتبر من أهم خطوات تحديث نظام المدفوعات البنكية وعصرنة القطاع البنكي الجزائري، إذ يمكن لحاملها تسديد كافة مشترياتها تجاه التاجر المتصلب الشبكة النقدية بين البنوك، وسحب الأموال من خلال الموزعات DAB في أي زمان ومكان، اذ تقلل حجم التجارة الخارجية بعد دعمها للاستخدام الخارجي أي داخل الجزائر فقط .

(/https://www.vapulus.com/business)

### 3-1 نظام التسوية الإجمالية الفورية

عمل بنك الجزائر بإنجاز نظام التسوية الإجمالية الفورية والمتمثلة في نظام دفع إلكتروني متطور يعمل على تسوية المبالغ الإجمالية في وقت قياسي، ويتم سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور دون تأجيل بشكل إجمالي، ويعالج النظام مختلف العمليات البنكية بين المؤسسات المالية والبنكية والمشاركين عامة من المؤسسات التي لها حساب تسوية ببنك الجزائر .

### 2- نظام المقاصة عن بعد

يتولى هذا النظام المعالجة الآلية للعمليات البنكية كعمليات التحويل والاقتطاع وعمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، ويهدف كذلك لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتخفيض آجال إتمام العمليات البنكية مما يزيد من حجمها وتوجهها للجزائر . (كريمة بن شنيعة، عبدالقادر مطاي، 2019، ص 103).

3- الاعتماد المستندي الإلكتروني E-Credoc يمكن مصرف السلام المتعاملين من تسوية المعاملات الإلكترونية، خاصة وان الاعتماد المستندي من أكثر تقنيات التمويل والدفع المستخدمة بالجزائر في التجارة الخارجية، حيث يتيح للمتعاملين ارسال لمعالجة طلبات الزبائن ماقبل التوطين للاستيراد وإمكانية ملئ استمارة افتتاح الاعتماد المستندي عبر الانترنت، وكذا إدخال كافة المعلومات الخاصة بالمورد والبضاعة والمستندات المختلفة، مع اختيار لغة إرسال سويفت (الإنجليزية والفرنسية) وبعد قبول الطلب يتمكن المتعاملون تحميل ([/https://www.alsalamalgeria.com](https://www.alsalamalgeria.com)) وطباعة الوثائق لإكمال الملف الخاص بالشركة، مما يساهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدي في أقرب وقت خاصة وأن موقع البنك تحت الخدمة 24/7 على الانترنت" (كتاف سامية، لطرش ذهبية، 279-280).

### خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى هيكل التجارة البينية العربية من خلال تحديد كيفية تطوير الصادرات والواردات للدول العربية وكذلك تحديد التوزيع الجغرافي لها وأهم الجهود المبذولة لتعميم الرقمنة على جميع المعاملات التجارية وتطوير النظام الالكتروني للجمارك وكذلك تسهيلات الجمارك الرقمية ودورها في تحفيز الاستثمار الاجنبي وفي الاخير وصلنا الى أهم متطلبات التحول الرقمي وكيفية تنمية المنصات التجارية الالكترونية واستخدام العملات الرقمية ووسائل الدفع الالكتروني في مجال التجارة البينية.

الخاتمة

إن الرقمنة ماهي إلا تحويل جميع المعلومات والوثائق إلى صورة تستطيع أجهزة الكمبيوتر التعامل معها، وهذا ليس بالشيء السهل لأننا بصدد تحويل الوثائق والصور والأصوات ومقاطع الفيديو وأي شيء يمكن قياسه، مثل درجة الحرارة وشدة الإشعاع وما شابه إلى صورة يستطيع الكمبيوتر التعامل معها وتخزينها وتحليلها حيث يتطلب الوصول للرقمنة وجوب توفر العديد من المتطلبات، ويمكن قياس مدى فعاليته بالعديد من المؤشرات الرقمنة من بينها استخدام الأنترنت والهاتف المحمول التي من خلالها يتم التغلب على بعض التحديات التي تواجهه.

وستظل كفاءة التجارة البينية العربية منخفضة ودون المستوى المطلوب، وستقل فرص الاستفادة من إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء لتشجيع تدفق السلع ورؤوس الاموال بين أسواق هذه الدول ولتفعيل مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية البينية العربية من خلال اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

### -نتائج الدراسة

قد تم التطرق لموضوع الدراسة من عدة جوانب للتوصل إلى نتائج تبين واقع الرقمنة في الجزائر وتحديد إذا كان لها دور في تعزيز التجارة البينية، وبالتالي يمكن تحديد النتائج المتحصل عليها كالتالي:

- أن تمثل خطوات نحو تعزيز التجارة العربية البينية:

**1- ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرار، باعتباره يلعب دوراً أساسياً في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، ذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية.**

**2- اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العربية البينية، من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهمها الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، وتحرير تجارة الخدمات، وخلق آليه لفض النزاعات والرصد والمتابعة، وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية، وإزالة العقبات التي تعترض نموها، وسن التشريعات التي تضمن انسيابها.**

**3- دراسة سبل الوصول إلى التكامل القطاعي في بعض القطاعات الإنتاجية الأساسية، لتعزيز استفادتها من التجارة الحرة العربية، بغرض تطوير سلاسل قيمة إقليمية قادرة على دفع الصادرات العربية قدماً. يمكن الوصول إلى ذلك من خلال تنسيق السياسات التجارية بينالدول العربية، وتنمية المناخ الملائم لجذب الاستثمارات البينية العربية، والتقريب بين سياسات العمالة والأجور، واعتماد سياسات قطاعية تفعل سلاسل القيمة القطاعية.**

**4- تفعيل مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية البينية العربية من خلال اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي يشتمل نشر قوانين ولوائح وسياسات الدول الأعضاء حول جميع الموضوعات المشمولة بالاتفاقية، وكذلك آليات الإخطار وتوفير المعلومات وتحديد مهام نقاط الاتصال الوطنية للدول الأعضاء.**

## إختبار الفرضيات :

**1-** إستخدام الرقمنة في المبادلات التجارية الدولية يساعد على فتح أسواق جديدة وغير تقليدية للدول :صحيحة وذلك راجع لكون الرقمنة داعم أساسي لتنمية المبادلات التجارية الالكترونية وخاصة المنصات الرقمية التي أصبحت تعتمد عليها الدول في التسويق لمنتجاتها وتصريفها في الأسواق الداخلية والخارجية التي تعرضنا إليها في بحثنا هذا ومنها : منصة زد، منصة ويلت، منصة متاجر منصة اكسباندكارت، منصة سلة..... الخ

**2-**تمتاز المبادلات التجارية الدولية في ظل الرقمنة ببساطة اجراءاتها وسرعة تنفيذها :صحيحة وذلك باستخدام مجموعة من الطرق مثل منصة البلوكشين التي تسمح بتسجيل المعاملات وتتبع الاصول في شبكة الاعمال كما تسمح لجميع الاطراف في العمليات التجارية من مصدرين ومستوردين وبنوك بمشاركة المعلومات في سجل واحد مشترك بنتائج شفافة وامنة كما تسمح بتنفيذ العقود التجارية تلقائيا بمجرد استفاء شروط معينة وكذلك رقمنة العمليات الجمركية أيضا تساعد في تسهيل المعاملات التجارية.

**3-** تساهم الرقمنة في تجاوز العديد من المشاكل القانونية والسياسية التي قد تعيق المبادلات التجارية البينية وخاصة المبادلات البينية العربية : " صحيحة" لانها تلغي الحواجز السياسية وهنا يكمن دورها حيث سمحت الرقمنة بتجاوز العراقيل والمشاكل السياسية بين الدول والتي قد تعيق المبادلات التجارية بينها ومن جهة أخرى الحواجز القانونية المتعلقة بالاجراءات الجمركية حيث ان التعامل التجاري في الفضاء الرقمي مشابه للتعامل في الاسواق الحرة.

## توصيات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع:

- 1-**زيادة كثافة التغطية لشبكة الاتصالات الهاتفية والإنترنت لجميع مناطق التراب الوطني.
- 2-** توفير البيئة التشريعية الخاصة بالرقمنة، وتفعيل القوانين المهمة الصادرة مؤخرا في الجزائر حول التجارة الإلكترونية والتصديق الإلكتروني بهدف إعطاء الثقة للمعاملات الرقمية.
- 3-** انشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعم الحاضنات والمؤسسات بالإمكانيات المادية والاستشارية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير في البلاد.
- 4-** العمل على تطوير البنوك والبورصة ووسائل الدفع الالكتروني لترقى إلى المتطلبات العالمية باعتبارها أهم عناصر المعاملات التجارية البينية .
- 5-** استغلال البرنامج الالكتروني لرقمنة الرسوم الجمركية لتسوية المعاملات وتعميمها على مستوى قطاع الجمارك برقمنة كافة جهاته وربطها بمختلف القطاعات الأخرى المرقمنة.

## -آفاق الدراسة

يعتبر موضوع الرقمنة وتحديد دوره في تفعيل التجارة البينية من المواضيع الجديدة على مستوى الجزائر ، والتي تحتاج إلى العديد من الدراسات والبحوث، وقد حاولنا في هذا البحث التطرق لعدة جوانب تخص كل من الرقمنة والتجارة العربية الحرة ، وبالرغم من هذا تبقى العديد منها غير محددة بسبب تأخر الجزائر في مجال رقمنة الاقتصاد وعدم توفر الإحصائيات اللازمة مع قلت المصادر، لذا نقترح مجموعة من المواضيع كآفاق بحثية جديدة تتمثل فيما يلي:

- 1- توفير الاحصائيات الدائمة حول مدى رقمنة الاقتصاد الوطني وتجديدها بشكل دوري.
- 2- قياس حجم الرقمنة في الجزائر، وتحديد كل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة خاصة على التجارة البينية .

# قائمة المراجع



## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب

- 1- إبراهيم العيساوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
- 2- إبراهيم حسن محمد، عناصر المدرسة الرقمية، المؤتمر العلمي الثامن للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم " المدرسة الرقمية"، 2001.
- 2- عماد عبدالرب، ليلي رشيد حسين، إطار نموذج لتقديم جودة المرافق الإلكترونية، مجلة العربية 3000، العدد 4، مصر، 2006.
- 3- عبدالغاني مدلل عبدالفتاح، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.
- 4- عماد عبدالرب، ليلي رشد حسن، التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة العربية البينية، الاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية، القاهرة، مصر، 2017.
- 5- عبدالله، تحديات التجارة الإلكترونية في ظل قوانين العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد السابع، 2016.
- 6- عيساوي، الموانئ البحرية العربية، دار الفكر، الاسكندرية مصر، 2020.
- 7- عيسى بوراوي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2017.
- 8- عامر، الإدارة الإلكترونية، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 9- فطيمة السبيعي، اتجاهات تطبيق تقنية البلوكتشين في الدول الخليج مركز البحرين للدراسات إستراتيجية والدول والطاقة. 2019.
- 10- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنيات في المكتبات العربية، العربي لنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

## ب-المذكرات:

1-بودي عبدالقادر،أثرالتجارة الخارجية على التوازن التجاري،دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،المركزالجامعي غرداية،الجزائر، 2010.

2-براهيم بختي، الرقمنة الإدارية ودورها في تطوير العلاقات العامة داخل المؤسسة الجامعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، في علوم الاتصال، جامعة بوزياف، المسيلة- 2022

3-بركة النوري،رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيزالتجارة الخارجية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،جامعة قالمة، 2021-2022.

2-بلحاج قمر، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الانسانية، جامعة مستغانم، 2018-2019.

3-رشيد علام،عوائق تطورالتجارة الالكترونية في الوطن العربي،دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،المملكة المتحدة،بريطانيا، 2009-2010 .

4-صالح لبعير، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الإتصال داخل المؤسسة، جامعة محمد بوزياف مسيلة، قسم علوم الاعلام والإتصال، 2020.

5-حليس عبد القادر،تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري،أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،2016-2017.

6-رزقي خالد،غنيواوي أصغير،دور التكتلات الاقتصادية في دعم التجارة البينية،دراسة حالة الجزائر-البلدان العربية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية،جامعة بسكرة،2021-2022.

## ت- بالنسبة للمقالات والمجلات

1- نصيرة غرالي ، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الإتفاقيات والمنظمات الجمركية، وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021.

2- عيساوي سهام، تطور الخدمات التجارية تكنولوجيا سلسلة الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 3، مجلة الاقتصاد.

3- عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقضة الاستراتيجية، دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2017

4- رياض الاشر 2015، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (المجلد38) مجلة جامعة البحث.

- 5- زمام آمال ، تقنية البلوك تيشن، وتطبيقاتها الاقتصادية، مجلة الشرق الاوسط ، المجلد 01، العدد 05، 2021
- 6- فراح فريال، رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من e-douane sigad مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- 7- كتاف سامية، لطرش ذهبية، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير، المجلد الدراسات التطبيقية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر 2020.

#### 5-الكتب باللغة الأجنبية :

- AMF and BIS, (2020). “Central Bank Papers on Monetary Policy Frameworks in the Arab Countries”, Third Working Party Meeting on Monetary Policy in the Arab Region.
- Bitcoin.org.
- Bitcoin.com, (2020). “84 Digital Currency Patents Filed by China's Central Bank Show the Extent of Digital Yuan, March.
- BIS, (2018). “Central bank digital currencies”, Committee on Payments and Market Infrastructures, Markets Committee.
- Barontini, C. and Holden, H. (2019). “Proceeding with caution – a survey on central bank digital currency”, BIS Papers, No101, Jan.
- Bullmann, D. et al. (2019). “In search for stability in cryptoassets: are stablecoins the solution?”, ECB Occasional Paper Series, Aug.
- Coinmarketcap, (2020).
- Complexity Lab, “The Evolution of Blockchain.
- Cryptoground, “Cryptocurrency Market Cap Predicted to hit \$1 Trillion Later This Year.”

#### ثالثا: المواقع الإلكترونية :

- 1- /Hhttp://www.alsalamalgeria.com
- 2- /Hhttp://www.elmihwar.com
- 3- /Hhttp://www.vapulus.com
- 4- Hhttp://www. bitcoinnew.com/2022
- 5- /Hhttp://www.dpworldso khna.com

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر والتقدير
أ-ب	الملخص
88-87	قائمة المحتويات
ج	فهرس الجداول
د	فهرس الأشكال
(ر- ح)	المقدمة
05	الفصل الأول : مدخل مفاهيمي حول الرقمنة
5	المبحث الأول : ماهية الرقمنة
6	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وخصائصها
8	المطلب الثاني : متطلبات الرقمنة وعمول نجاحها
13	المبحث الثاني : مؤشرات الرقمنة
13	المطلب الأول: إستخدامات الأنترنت والهاتف المحمول
14	المطلب الثاني : نسبة الاستثمار في منتجات تكنولوجيا المعلومات
15	المطلب الثالث : التجارة الإلكترونية

18	المبحث الثالث : تحديات الرقمنة
18	المطلب الأول: تحديات تشريعية وقانونية
22	المطلب الثاني : تحديات تقنية
23	المطلب الثالث : الفجوة الرقمية
26	<b>الفصل الثاني التجارة البينية العربية وواقع الرقمنة</b>
28	المبحث الأول: الاطار النظري للتجارة البينية العربية
28	المطلب الأول: مفهوم التجارة البينة
29	المطلب الثاني : دوافع تطور التجارة البينية العربية
31	المطلب الثالث : عوامل تنمية التبادل التجاري العربي
32	<b>المبحث الثاني: منطقة التجارة العربية الكبرى</b>
32	المطلب الأول: تعريف ونشأة التجارة الحرة العربية الكبرى
33	المطلب الثاني : أداة التجارة العربية السلمية البينية
37	المطلب الثالث : مؤشرات كفاءة التجارة البينية العربية
40	<b>المبحث الثالث: واقع الرقمنة في الدول العربية</b>
40	المطلب الاول : مؤشرات الرقمنة في الدول العربية
47	المطلب الثاني: تقنية البلوكشين في التجارة الخارجية العربية
51	المطلب الثالث : أثر الرقمنة القطاع النقل والشحن البحري على التجارة البينية العربية
58	<b>الفصل الثالث : هيكل التجارة البينية العربية</b>
60	المبحث الأول: هيكل التجارة البينية الجزائرية العربية
60	المطلب الأول: الهيكل السلعي للصادرات الواردات الجزائرية مع الدول العربية

62	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للمصادرات والواردات الجزائرية مع الدول العربية
66	المبحث الثاني : جهود الجزائر في مجال الرقمنة التجارية الخارجية
66	المطلب الأول: رقمنة القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية
67	المطلب الثاني: النظام الإلكتروني للجمارك
68	المطلب الثالث: تسهيلات الجمارك الرقمية ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي
71	المبحث الثالث: متطلبات تنمية التجارة الرقمية الجزائرية العربية
71	المطلب الأول: إستخدام عملة رقمية موحدة
73	المطل الثاني : تنمية المنصات التجارية الالكترونية
76	المطلب الثالث : الدفع الإلكتروني
77	خاتمة الفصل
79	الخاتمة
83	قائمة المراجع
86	الفهرس
94	قائمة الملاحق



# قائمة الملاحق

ملحق (3/8) : الهيكل السلفي للصناعات والواردات الإجمالية العربية (1)  
(2021-2017)

نسبة مئوية	هيكل الواردات					هيكل الصناعات					
	*2021	2020	2019	2018	2017	*2021	2020	2019	2018	2017	
20.1	18.0	19.4	18.9	18.9	18.9	7.2	7.9	8.0	7.3	7.7	السلع الزراعية (2)
14.4	11.8	13.4	13.5	13.8	13.8	62.7	55.0	58.1	63.1	59.2	الوقود والمعادن (3)
60.2	60.7	64.2	63.1	64.1	64.1	26.8	26.8	27.9	26.3	27.2	المصنوعات (4)
12.8	8.2	8.8	8.9	8.6	8.6	10.9	8.5	8.6	8.3	8.8	المواد الكيماوية
18.6	17.2	17.4	15.9	16.3	16.3	4.1	5.3	6.0	5.0	5.3	مصنوعات أساسية
22.0	27.3	29.8	29.6	30.4	30.4	6.8	6.9	7.3	6.9	6.9	الآلات ومعدات النقل
6.8	8.0	8.2	8.7	8.8	8.8	4.9	6.1	6.0	6.1	6.2	مصنوعات متنوعة أخرى
5.4	9.5	3.0	4.5	3.2	3.2	3.3	10.3	6.0	3.3	5.9	سلع قبيس مصنفة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

\* بيانات أولية

(1) يعتمد إحصاء الهيكل السلفي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية 2 SITC Rev.

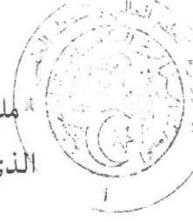
(2) السلع الزراعية تشمل الألبان والأقمشة القطنية: 0، 1، 2، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100.

(3) الوقود المعدني يشمل البترول والأقمشة القطنية: 0، 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100.

(4) السلع غير مصنفة تشمل الألبان والأقمشة القطنية: 0، 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100.

المصدر: استبيان التورم الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، وقائمة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولية (ITC)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade.





ملحق بالقرار رقم 10822... المؤرخ في 27 جوان 2020  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي  
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،  
السيد(ة): د. مصطفى الكواكبي الصفة: طالب، أستاذ، باحث، طالب  
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 201754985 والصادرة بتاريخ 2017 / 10 / 15  
المسجل(ة) بكلية / معهد كلية العلوم بالجامعة الجزائرية  
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).  
عنوانها: دور السرقة في تجارة البسبينة  
دراسة حالة الجزائر - الدول العربية  
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 01 جوان 2023

توقيع المعني (ة)